

STUDY FOR HOUSEHOLD MODE OF PRODUCTION IN SHARKIA AND QUENA GOVERNORATES

Mahmoud, A. M. and Wessam S. M. Elkasas

Agric. Extension and Rural Development Res. Institute, Agric. Res. Center

دراسة لنمط الإنتاج الزراعي العائلي في محافظتى الشرقية وقنا
أشرف عبد اللاهى محمود و وسام شحاتة محمد القصاص
معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية - مركز البحوث الزراعية

المخلص

ثمة تغيرات جوهرية قد حدثت فى المجتمع الريفى، ومن أهم ملامح هذا التغير الاندماج المتزايد للدولة المصرية فى السياق العالمى الرأسمالى لاسيما فى نهاية الثمانينات عبر برامج التكيف الهيكلى، وعلى الرغم من تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالى فإن ثمة استمرار لعلاقات الإنتاج العائلى فى المجتمع الريفى حتى الآن، بيد أنه لا يوجد عدد كاف من الدراسات لتحليل هذه الظاهرة - رغم استمرار أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية ممثلة فى نمط الإنتاج العائلى، وإن كانت هناك بعض الدراسات التى جرت فى فترة الثمانينات من القرن الماضى، وهذا القصور يفضى إلى آثار خطيرة بالنسبة لاستراتيجيات التنمية وخاصة بالنسبة للسياسات المتعلقة بإنتاج الغذاء، ومدى استدامة التنمية الزراعية فى حد ذاتها لاسيما مع انتشار تفتت الحيازات الزراعية وقزميتها وغيرها من المشكلات المرتبطة بها؛ ومن هنا كان اهتمام هذا البحث الذى يستهدف دراسة هذه الظاهرة.

وقد تبنت الدراسة مدخل أنماط الإنتاج *mode of production approach*، حيث إنه المدخل الأقدر على معالجة هذا الموضوع، وتم تناوله من ناحية سوسيلوجية مبتدئين بالأسلوب الاستنباطى، منتهيين بالأسلوب الاستقرائى حيث أردنا أن تتكامل الأدوات فى معالجة الموضوع. وبصورة عامة فإن موضوع "أنماط الإنتاج" موضوع إشكالى *Problematic issue*، على أن مفهوم نمط الإنتاج العائلى يثير قدرا أكبر من الإشكاليات النظرية والمنهجية تتعلق بتحديد أبعاده والمعايير التى يمكن بناء عليها تمييز هذا النمط عن غيره من أنماط الإنتاج.

وقد تم تناول البحث فى أربعة أجزاء هى مفهوم الإنتاج المعيشى الزراعى، و معايير تمييز نمط الإنتاج المعيشى، إشكاليات دراسة الاقتصاد الريفى فى مصر، وأخيراً التناول الميدانى لبعض خصائص نمط الإنتاج المعيشى؛ وذلك من خلال مقارنة بعض المتغيرات فى قرية من الوجه البحرى وأخرى من الوجه القبلى وقد استخدمت بعض الأدوات الإحصائية مثل التكرارات والنسب المئوية واختبار "مربع كاي" χ^2 واختبار "ت" *T-test*. وقد وجد بعض الفروق فى بعض المتغيرات والتى ترجع بالدرجة الأولى للاختلافات الثقافية بين الوجهين القبلى والبحرى إلى جانب الظروف الاجتماعية والاقتصادية لقرية الدراسة. بيد أن التوجه العام للنتائج تشير إلى اتفاق نتائج كلا من القرينتين الأمر الذى يؤكد الاستنتاجات التى توصلنا إليها فى الأجزاء الثلاثة الأولى من الدراسة.

المقدمة

ثمة تغيرات جوهرية قد حدثت فى المجتمع الريفى، ومن أهم ملامح هذا التغير الاندماج المتزايد للدولة المصرية فى السياق العالمى الرأسمالى لاسيما فى نهاية الثمانينات، وعلى الرغم من تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالى فإن ثمة استمرار لعلاقات الإنتاج العائلى فى المجتمع الريفى حتى الآن، بيد أنه لا يوجد عدد كاف من الدراسات لتحليل هذه الظاهرة - رغم استمرار أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية ممثلة فى نمط الإنتاج العائلى، وإن كانت هناك بعض الدراسات التى جرت فى فترة الثمانينات من القرن الماضى، وهذا القصور يفضى إلى آثار خطيرة بالنسبة لاستراتيجيات التنمية وخاصة بالنسبة للسياسات المتعلقة بإنتاج الغذاء، والتنمية الزراعية ومدى استدامتها لاسيما مع انتشار تفتت الحيازات الزراعية وقزميتها وغيرها من المشكلات المرتبطة بها؛ ومن هنا كان اهتمام هذا البحث الذى يستهدف دراسة هذه الظاهرة.

وبصورة عامة موضوع "أنماط الإنتاج" موضوع إشكالي *Problematic issue*، ومفهوم نمط الإنتاج العائلي يؤثر قدراً أكبر من الإشكاليات النظرية والمنهجية داخل هذا الموضوع تتعلق بتحديد أبعاده والمعايير التي يمكن بناءً عليها تمييزه عن غيره من أنماط الإنتاج بيد أن هذه الإشكاليات كانت في أوجها في فترة سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

ويشار إلى نمط الإنتاج العائلي بالاقتصاد الفلاحي أو الاقتصاد المعيشي الزراعي أو الاقتصاد العائلي وبعض الاقتصاديين يطلق عليه نمط الإنتاج السلعي البسيط وينبع الاهتمام بدراسة الاقتصاد المعيشي الزراعي لما يثيره من مشكلات منهجية تتجسد في المسألتين التاليتين:

المسألة الأولى، وهي تتعلق بالخلاف والجدل الدائر حول مدى استمرار نمط الإنتاج العائلي، حيث تذهب بعض الدراسات إلى أن هذا النمط من الإنتاج سوف يتم تصفيته والقضاء عليه عبر تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالي، كما أكد على ذلك عدد من الدراسات (انظر على سبيل المثال: عبد الفضيل، ١٩٧٨؛ Richard, 1973; Raikes, 1978; Alavi, 1977) فالمجتمع الريفي لم يعد مجتمعاً منعزلاً مكتفياً بذاته، بل أصبح مندمجاً بشكل كامل داخل النطاق الأوسع للاقتصاد الرأسمالي لاسيما في منظومة الاقتصاد المعولم الطابع. كما تذهب هذه الدراسات تبعاً للفرضيات التي تنطلق منها بتحليلات تشير إلى طبيعة التحول الرأسمالي في الاقتصاد الزراعي كالتحول نحو الاستغلال الرأسمالي للأرض والعمليات التي تجرى بصدد، واستخدام التكنولوجيا، وتحول صغار الملاك إلى بروليتاريا زراعية، أي عمالة زراعية مأجورة أو ما يطلق عليه عملية التحول البروليتاري (البلترة) *proletarianization*.

وثمة دراسات أخرى (جلافانيس وجلافانيس، ١٩٨٦؛ Mann and Dickenson, 1978) لا تختلف في وجهة نظرها عن السابقة من حيث تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالي، لكنها تذهب إلى أن تغلغل الرأسمالية في القطاع الريفي من الاقتصاد رغم أنه واقع حادث لكنه لا يقضي تماماً على أشكال الإنتاج العائلي المرتبط بالاقتصاد المعيشي، حيث تتعايش أو تتمفصل *Articulate* هذه الأشكال مع نمط الإنتاج الرأسمالي وتتحول نحو مزيد من التوسع المعيشي. وتميل التحليلات هنا إلى إبراز أوجه استمرار الأشكال المعيشية من الإنتاج الزراعي كما تتبدى في تكنولوجيا الزراعة، وأشكال استغلال الأرض، ونمط العمالة الريفية خاصة في الأسر ذات الحيازات الصغيرة.

وفي ضوء التغيرات التي جرت في مصر في نهاية ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي عبر برامج التكيف الهيكلي، وتحرير سوق الأراضي الزراعية تكون بحاجة إلى أن نلور مفهوم نمط الإنتاج العائلي في ظل الاقتصاد الزراعي المعيشي وأن نحدد معالمه ومعايير وجوده وهذه التغيرات الحادثة هي التي تؤول إلى المسألة الثانية.

تتعلق المسألة الثانية بقضايا خارجية عن مشكلة مفهوم نمط الإنتاج ذاته مثل التنمية الزراعية، والأمن الغذائي والآثار الناجمة عن تحرير الاقتصاد الزراعي. ووجود قطاعات معيشية في المقصدات الزراعية للريف المصري، تفرض علينا دراسة هذه القطاعات وتحديد الإشكاليات التي تثيرها هذه الدراسة تلقى مزيداً من الضوء على الآثار التي ترتبت على تحرير الاقتصاد الزراعي، وعلى معوقات التنمية الزراعية، ومعوقات تحقيق الأمن الغذائي من حيث سياساتها والجماعات التي تخدمها والنتائج المترتبة عليها. وعلى سبيل المثال فإن السياسة الزراعية في مصر تترك أثراً بالغاً على صغار الفلاحين من حيث تنوع المحاصيل الزراعية أو الحصول على مستلزمات الإنتاج أو القروض، وبالتالي فهي تخدم بشكل أوسع القطاع الرأسمالي من الاقتصاد الزراعي (زايد، ١٩٨٨)، وبالتالي فإن أكثر الفئات المستفيدة منها ليس صغار الفلاحين بل أصحاب الحيازات الكبيرة محدودى العدد والنسبة مقارنة بصغار الفلاحين.

ومن ناحية أخرى فإن دراسة اقتصاديات المعيشة ودينامياتها الداخلية تفسر لنا طبيعة التغيرات التي تطرأ على سوق العمل ليس في الريف فحسب وإنما في الحضر أيضاً. فإذا كانت الأسر المرتبطة بالإنتاج المعيشي العائلي هي المعمل الذي يعاد داخله إنتاج قوة العمل، فإن دراسة علاقة هذه الأسر باقتصاد السوق وما يفرضه عليها من ضغوط استهلاكية كفيلا بأن تفسر لنا جانباً من ظاهرة "الهجرة الريفية" (الحسيني، ١٩٨٦)، وجانباً من مشكلة نقص العمالة الزراعية. وما تلك إلا أمثلة من بين أمثلة عديدة لأهمية دراسة طبيعة الاقتصاد المعيشي الزراعي في فهم قضايا التنمية الزراعية في الريف (زايد، ١٩٨٨).

كما أن الدراسة المتعمقة لهذا النمط من الإنتاج يمكن أن تساهم في تشكيل السياسة الزراعية التي ينبغي أن تأخذ في حسابها زيادة أعداد ونسب الفلاحين الصغار واستمرار تفتت الحيازات الزراعية وتبعثرها، إلى جانب قضية مياه الري التي تمثل مسألة حاسمة في الزراعة، فضلاً عن إجهاد فرص استدامة التنمية الزراعية وهي كلها مسائل تتأثر بطبيعة نمط الإنتاج السائد في المجتمع.

ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة لفض الاشتباك بين مفاهيم نمط الإنتاج العائلي ورصد بعض المعايير المميزة لها عن غيرها من أنماط الإنتاج، إلى جانب رصد بعض التغيرات التي حدثت في القطاع المعيشي.

ويمكن - بناءً على ما سبق- يمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلي:

- 1- التوصل لتعريف لطبيعة الاقتصاد العائلي أو المعيشي والمعايير التي يمكن أن تميزه.
- 2- التعرف على إشكالية دراسة نمط الإنتاج في مصر.
- 3- التعرف على خصائص نمط الإنتاج العائلي بقريتي كفر بدران بمحافظة الشرقية وطفيس بمحافظة قنا.
- 4- التعرف على الفروق بين كفر بدران وطفيس فيما يتعلق بنمط الإنتاج العائلي.

الإطار النظري والمرجعي للدراسة

وبناءً على ما تقدم ستقسم الدراسة إلى أربعة أجزاء رئيسية يحاول الجزء الأول منها أن يقدم تعريفاً لنمط الإنتاج العائلي (المعيشي)، أما الجزء الثاني فإنه يهتم بمعايير دراسة الاقتصاد المعيشي، والجزء الثالث يتعرض لإشكالية دراسة الإنتاج المعيشي أو الاقتصاد الريفي المصري والجزء الرابع يتناول بعض سمات نمط الإنتاج العائلي من خلال السياق الإمبريقي لبعض المتغيرات.

وقد تبنت الدراسة مدخل أنماط الإنتاج Mode of Production Approach، حيث إنه المدخل الأقدر على معالجة هذا الموضوع، وتم تناوله من الناحية السوسولوجية مبتدئين بالأسلوب الاستنباطي، منتهيين بالأسلوب الاستقرائي حيث أردنا أن تتكامل الأدوات في معالجة الموضوع.

أولاً: مفهوم نمط الإنتاج العائلي:

يعد المفهوم الأساسي لنمط الإنتاج بمثابة إطار مقارن لتحليل التكوينات الاجتماعية المختلفة من حيث العلاقة المتناقضة بين قوى الإنتاج وهي التكنولوجيا في المقام الأول، وعلاقات الإنتاج القائمة بما تضمه من أشكال تنظيم العمل. وينتج عن طبيعة نمط الإنتاج أبنية محددة من النظام الطبقي (Encyclopedia of Sociology, 2000, entry: Marxist Sociology). وإجرائياً يشير مفهوم نمط الإنتاج إلى التفاضل العيني للشرطين الأول والثاني - على الأقل - من الشروط الأربعة التالية: 1- أسلوب محدد لملكية وسائل الإنتاج، أو حيازتها أو الإشراف عليها، 2- شكل محدد للاستحواذ على الفائض الاقتصادي، 3- درجة محددة من تقسيم العمل، 4- مستوى معين من تطور قوى وأدوات الإنتاج. على أن ينظر لهذه الشروط وهي في حالة تفاعل وارتباط بالمصفوفة البنائية الشاملة للتشكيلة الاجتماعية - أو المجتمعية - موضع الاهتمام (جاد، 2001: 29).

كما يمكن أن يعرف الاقتصاد المعيشي بأنه: ذلك النمط من الاقتصاد الذي يضم الأنشطة التي ليس لها علاقة مباشرة باقتصاد السوق. بمعنى أنه يضم كافة أنشطة إعادة الإنتاج التي لا تدخل منتجاتها بشكل مباشر إلى دائرة التبادل التجاري (زايد، 1988) ومن ثم فنمط الإنتاج العائلي يقوم على ملكية أو حيازة الأسرة وطريقة تنظيمها للعمال بها وطبيعة التكنولوجيا المستخدمة للإنتاج فيها، وطريقة توزيعها للنتائج المتحصلة عليه. ويوجد قطاع الاقتصاد المعيشي في أي مجتمع بصرف النظر عن درجة التقدم الاقتصادي. ولكن هناك فروق بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد في الدرجة التي يوجد بها القطاع المعيشي من الاقتصاد، فهو أكبر اتساعاً في المجتمعات المتخلفة منها في المجتمعات التي حققت درجة عالية من النمو وهو أكبر اتساعاً في الاقتصاد الريفي منه في الاقتصاد الحضري. ويعتقد بعض الباحثين أن الاقتصاد المعيشي هو الاقتصاد المسيطر في القطاع الريفي من اقتصاد المجتمعات المتخلفة (Evers, 1971).

ويتم الإنتاج المعيشي في الوحدة الإنتاجية المكثفة ذاتياً والتي يستهلك معظم إنتاجها في داخلها ودون أن يباع أي جزء منه في السوق ودون أن تحتاج الوحدة المنتجة والمستهلكة إلى شراء أي سلع أو خدمات من خارج نطاقها.

ومفهوم الإنتاج المعيشي إذا ما أخذ بهذا المعنى السابق فإنه لا يشير إلا إلى نمط مثالي، بمعنى أنه غير موجود في الواقع على هذا النحو. فقلما نصادف اليوم فلاحاً ينتج لاستهلاك أسرته فقط دون أن يدخل في علاقات مع السوق، ولو على نطاق محدود. وفي ضوء هذا، فإن الاقتصاد المعيشي لا يمكن أن يفهم إلا في ضوء علاقته بالاقتصاد التجاري. إننا لا نلمس في الواقع وحدة إنتاجية معيشية خالصة كما لا نلمس وحدة إنتاجية تجارية خالصة. فأفقر الوحدات الإنتاجية وأكثرها اعتماداً على عمالة الأسرة المأجورة وغير المأجورة لها تعاملات اقتصادية مع السوق، كما أن أغنى الأسر وأشدّها اتصالاً بالسوق لا تستغني بحال عن جانب من

العمالة غير المأجورة لأعضاء الأسرة وهو نمط العمالة الذي يوجد في الاقتصاد المعيشي (زايد، ١٩٨٨).
وقدم كلفتون وارتون Clifton Wharton تصورًا للعلاقة بين الإنتاج المعيشي والإنتاج التجاري
يتمثل في متصل يبدأ من الإنتاج المعيشي الخالص وينتهي عند الإنتاج التجاري الخالص، وعلى هذا المتصل
يمكن أن نتصور نقطة وسط يطلق عليها الإنتاج شبه المعيشي. وبالإمكان تصنيف الوحدات الإنتاجية عبر هذا
المتصل بحيث تقع الوحدات التي يسيطر فيها الإنتاج المعيشي على النصف الأول من المتصل وتلك التي
يسيطر فيها الإنتاج التجاري على النصف الثاني من المتصل (Wharton, 1970: 12).

إن مثل هذا التصور للعلاقة بين الإنتاج المعيشي والإنتاج التجاري يمكننا أولاً: من أن ننظر إلى كل
من الإنتاج المعيشي والإنتاج التجاري الخالصين على أنهما يمثلان نمطين متطرفين لا يوجدان في الواقع.
وثانياً: أن نتصور كل الوحدات الإنتاجية على أنها خليط من الإنتاج المعيشي والإنتاج التجاري. وثالثاً: أن
نتمكن من الفصل على المستوى التحليلي بين الأسر الأقرب إلى الإنتاج المعيشي والأسر الأقرب إلى الإنتاج
التجاري، كأن نعتبر - مثلاً - أن الأسرة التي تعتمد على العمل غير المأجور لأعضائها وتوجه إنتاجها نحو
سد الحاجات الأساسية للأسرة أقرب إلى الإنتاج المعيشي في حين أن الأسرة التي تعتمد على العمل
المأجور ويتجه إنتاجها نحو الاستهلاك وتراكم رأس المال أقرب إلى الإنتاج التجاري. ولكن هذه القضية -
تعنى إمكانية الفصل بين ما هو معيشي وما هو تجاري- قد أثارت بعض الجدل. واتصل هذا الجدل بتحديد
المعايير التي يمكن في ضوءها أن نفصل بين ما هو معيشي وما هو تجاري في الاقتصاد الريفي.

ثانياً- المعايير التي تميز نمط الإنتاج العائلي:

يمكن رصد بعض الملاحظات الخاصة بطبيعة الإنتاج الزراعي والتي تتعلق بطريقة إنتاج الأسر
وذلك على النحو التالي:

أ- أن أفقر الأسر وأقلها حيازة للأرض لا يمكن أن تنفصل عن السوق كلية، حيث تحتاج في الكثير من
الأحيان إلى شراء سلع من السوق كما أنها تضطر إلى بيع جزء من إنتاجها - أو من فائض عملها-
لتنتمكن من الحصول من السوق على ما تحتاجه من سلع وخدمات سواء من القرية نفسها أو النطاق
الأوسع المتصل بالمجتمع الحضري.

ب- أن أغنى الأسر وأكثرها ملكية للأرض وبالتالي أكثرها صلة بعالم التبادل التجاري لا تبيع كل ما تنتجه
بل تستهلك جزء منه ولا تستطيع أن تستغني بحال عن بعض العمل غير المأجور لبعض أعضاء الأسرة.

ج- ويزداد الموقف تعقيداً إذا ما أخذنا في اعتبارنا متغير العمل، ففي حالة الأسرة الفقيرة التي تميل نحو
الإنتاج المعيشي قد تضطر إلى دفع بعض أعضائها إلى سوق العمل عندما يعجز الناتج الزراعي عن
تغطية حاجات الأسرة، أو حتى لكي تضمن من خلال الأجور تراكم بعض النقود التي تسهم في إعادة
إنتاج الوحدة المعيشية على المستوى الحياتي (الاستهلاك وبناء المسكن) وعلى المستوى البيولوجي
(تزويج أبناء الأسرة لإعادة إنتاج طاقة العمل). ولقد أشرنا بالفعل قبل قليل إلى أن الأسر ذات الإنتاج
التجاري لا تستطيع أن تستغني كلية عن العمالة غير المأجورة لأعضائها.

وفي ضوء هذه الظروف فإنه من الصعوبة بمكان تحديد قطاع معين من الاقتصاد يمكن أن نطلق
عليه الاقتصاد المعيشي. والمستعرض للنقاش الدائر حول هذه القضية يجد أن الباحثين قد حلوا هذه المشكلة
بطرق عديدة يمكن أن تندرج تحت نظريتين رئيسيتين: الأولى، هي النظر إلى الاقتصاد المعيشي على أنه جزء
لا يتجزأ من اقتصاد المجتمعات كلها المتقدم منها والنامي. والثانية، هي تحديد بعض المعايير الموضوعية
والذاتية التي يمكن أن تميز الاقتصاد المعيشي عن غيره دون إنكار للعلاقة بين الاقتصاد المعيشي واقتصاد
السوق، وسوف يتم في الآتي إستعراض لهذين المنظورين.

(١) المنظور العام للإنتاج العائلي (المعيشي)

تقوم بعض الدراسات بافتراض أن أنشطة إعادة الإنتاج المعيشي توجد في كل أسرة (وفي كل مجتمع)
بصرف النظر عن مستواها الاقتصادي وعن مكان وجودها (في مجتمع صناعي أم في مجتمع غير صناعي)،
كما يفترض أن هذه الأنشطة تزداد في المجتمعات المتخلفة في العالم الثالث عنها في المجتمعات الرأسمالية
الصناعية وهي أكثر انتشاراً في ريف العالم الثالث على وجه الخصوص. ويذهب "إيفرز" إلى القول بأنه إذا ما
أردنا التعرف على هذه الأنشطة فأننا يمكن حصرها في قسمين رئيسيين: يضم القسم الأول الأنشطة التي
تستهدف إعادة الإنتاج المعيشي household subsistence reproduction ويدخل في نطاق هذه
الأنشطة كل الأنشطة المرتبطة بإنتاج الطعام للأسرة بما فيها الأنشطة التي تنفق في إعداد الطعام قبل أن
يستهلك بشكل نهائي. ويضم القسم الثاني الأنشطة الخاصة بإعادة الإنتاج المعيشي للمسكن Habitat
subsistence reproduction. وتضم هذه الأنشطة كافة الأنشطة المتعلقة ببناء المنزل (غير مدفوعة
الأجر) وتنظيفه وصيانته بحيث يصبح ملائماً لإقامة الأسرة (Evers, 1971).

ويوجد هذان النوعان من أنشطة إعادة الإنتاج المعيشي في كافة أنماط الأسر، وفي كافة أنواع

المجتمعات. وإذا تم محاولة تحديد مدى سيطرة هذه الأنشطة على أنشطة الأسرة في مقابل الأنشطة المتصلة بالسوق، فإنه من الواجب تحديد طبيعة الأنشطة التي تمارسها الأسر ككل، ثم فصل الأنشطة المتصلة بإعادة الإنتاج المعيشي وتحديد دورها في حياة الأسرة ككل، ولكن طالما أن هذا الرأي يفترض وجود أنشطة إعادة الإنتاج المعيشي في كافة الأسر فسوف تكون مهمة فصل الأسر الأقرب إلى الإنتاج المعيشي مهمة شاقة (أنظر: زايد ١٩٨٨).

ولا يروق مفهوم الاقتصاد المعيشي لبعض الباحثين الذين ينطلقون من الموقف النظرى نفسه، فهم يستخدمون مفهومًا أكثر تعبيرًا عن علاقة الاقتصاد المعيشي بالاقتصاد الرأسمالي. هذا المفهوم هو الإنتاج اللارأسمالي *Non-capitalist Production*، ويشير هذا المفهوم إلى أشكال الإنتاج التي ترتبط بالبنية الرأسمالية وتخضع لها ولكنها تحافظ على دينامياتها الداخلية وآليات إعادة إنتاجها كوحدة مستقلة نسبيًا عن البنية الرأسمالية المحيطة بها. ويذهب كثير من الباحثين إلى أن الأشكال اللارأسمالية من الإنتاج تستمر في الوجود مع سيطرة نمط الإنتاج الرأسمالي. ويصدق ذلك على الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات المتخلفة في ريف الدول النامية على حد سواء، غير أن هناك تغييرًا في الأسلوب الذى تظهر به هذه الأشكال اللارأسمالية في كلا النوعين من الاقتصاد (المرجع السابق).

ولقد ظهر هذا الرأي أوضح ما يكون في دراسات هاربيت فريدمان (Fridmann, 1980) فقد أكدت فريدمان على أنه بالرغم من شيوع نمط إنتاج واحد هو نمط الإنتاج الرأسمالي، إلا أن أشكال الإنتاج داخله تتباين وتنوع، حيث تكون هذه الأشكال أكثر قدرة على التنوع والتغاير. وبناء على هذه التفرقة بين الإنتاج وشكل الإنتاج، فإن استمرار أشكال الإنتاج اللارأسمالية في المجتمعات الزراعية بالبلدان الصناعية تتبدى في استمرار الإنتاج السلعي البسيط، وفي هذا الشكل الإنتاجى تنفصل الأسرة الفلاحية من الروابط القرابية وتتحول إلى مشروع مستقل يعتمد على عمالة أعضاء الأسرة، وتنتج سلعةً تباع في السوق وتتخذ فيه العلاقة مع الغريباء، شكل الشراء، والبيع والتنافس، ويعتمد الإنتاج السلعي البسيط على الاقتصاد الرأسمالي ولا يمكن أن يوجد بدونه. أما في الاقتصاديات الزراعية في ريف العالم الثالث فإن الأمر يختلف، فهنا يقوم الاقتصاد برمته على استمرار شكل الإنتاج الأسرى أو العائلي (المعيشي). وأهم ما يميز هذا الشكل الإنتاجى أنه يعتمد على الروابط المتبادلة *reciprocal ties* في تجديد وسائل الإنتاج والإعاشة. وتأخذ هذه الروابط شكلًا أفقيًا وآخر رأسيًا. حيث يدخل صغار الفلاحين من الأقارب والجيران في علاقات عمل متبادلة فضلًا عن تبادل أدوات الإنتاج. كما يدخلون مع الأسر الحائزة على الأرض في علاقات تبادلية رأسية من أجل التسهيلات في الحصول على الأرض والقروض وأسواق المنتجات. وفي هذه الظروف تكون العلاقات السلعية محدودة من حيث قدرتها على التغلغل في دورة إعادة الإنتاج. كما لا يميل هؤلاء الفلاحون الصغار إلى الدخول في علاقات تنافس لا مع بعضهم البعض - ولا مع الغريباء.

وفي ضوء ذلك يمكن أن نتحدد معايير الاقتصاد الفلاحي المعيشي في الدول النامية على النحو التالي:

- ١- أن الاقتصاد المعيشي ليس اقتصادًا سلعيًا ولا تنافسيًا.
- ٢- أنه يعتمد على عمالة الأسرة أو الأسر الأخرى المشابهة (من خلال التبادل)، ولا يدخل العمل المأجور في إعادة إنتاجه بحال من الأحوال.
- ٣- أنه يعتمد في الحصول على الأرض والقروض وتسويق محصولاته على العلاقات والروابط القرابية أيضًا.
- ٤- أنه في ضوء ذلك كله اقتصاد بسيط من حيث التكنولوجيا وتقنيات العمل.

ولعل النقد الأساسى الذى يمكن أن يوجه إلى هذا المنحى النظرى- والمنهجى- فى فهم ودراسة الاقتصاد المعيشي أنه ينظر إلى هذا النوع من الاقتصاد كما لو كان اقتصادًا مستقلًا بذاته لم يندمج كلية في الاقتصاد الرأسمالي. ومع ذلك فإن هذا المنحى قد أشار إلى معيار مهم يمكن أن يكون مفيدًا بحق في دراسة الاقتصاد المعيشي، وهو المعيار المتصل بطريقة الحصول على الأرض والقروض وتسهيلات التسويق من خلال الروابط الرأسية. وهذا المعيار كفيلا بأن يوضح جوانب من علاقة الاقتصاد المعيشي باقتصاد السوق، هذا فضلًا عن أنه يلقى الضوء على جوانب من آليات استمرار هذا الشكل من الاقتصاد.

(٢) منظور المعايير الإجرائية:

أهتم بعض الباحثين بتحديد عدد من المعايير لتمييز الاقتصاد المعيشي الفلاحي، ولقد تبلور اهتمام هؤلاء الباحثين في مؤتمر عقد عام ١٩٦٥ حول "اقتصاديات المعيشة والفلاحة" والذى صدر في كتاب بعنوان *Subsistence Agriculture and Economic Development* واتفق الباحثون - في هذا المؤتمر - الذين ينتمون إلى تخصصات عديدة على مجموعة من المعايير يمكن في ضوئها تمييز الوحدات الإنتاجية ذات الاقتصاد المعيشي في الريف وتنقسم هذه المعايير إلى ثلاث مجموعات: (أ) المعايير الاقتصادية، (ب) والمعايير الثقافية الاجتماعية، (ج) والمعايير التنموية. وسيتم تناول هذه

المجموعات الثلاثة فيما يلي:

(أ) تشتمل المعايير الاقتصادية على خمسة معايير فرعية هي:

- معدل بيع المنتجات الزراعية، فكلما استهلك الفلاح جزءاً كبيراً من منتجاته دون بيعها في السوق كلما كان منتجاً معيشياً.
- معدل الاعتماد على العمل المأجور في ضوء الحجم الكلي للعمل المستخدم في الزراعة، وكذلك معدل الإنفاق على مدخلات الإنتاج في ضوء كل المدخلات المستخدمة في العملية الإنتاجية. فالفلاح يكون منتجاً معيشياً إذا ما اعتمد أكثر على العمل غير المأجور، وإذا ما قلل من الإنفاق على مدخلات الإنتاج، بحيث تكون هذه المدخلات بما فيها العمل نفسه مدخلات توفرها الوحدة المعيشية نفسها دون أن تعتمد كثيراً على المدخلات التي تشتري أو توجر.
- مستوى التكنولوجيا المستخدمة حيث تستخدم التكنولوجيا البسيطة في الإنتاج المعيشي، وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة نسبياً في الإنتاج التجاري.
- مستوى الدخل والمعيشة، فكلما قل العائد وأنخفض مستوى المعيشة، كلما كان الإنتاج الزراعي أقرب إلى الإنتاج المعيشي والعكس صحيح.
- حرية الاختيار بشأن بدائل الإنتاج والسلع، حيث نجد أن الفلاح الأقرب إلى الإنتاج المعيشي لا يمتلك إلا فرصة محدودة للغاية بشأن الاختيار بين الأساليب الممكنة لاستغلال الأرض.

(ب) المعايير الاجتماعية الثقافية و تضم أربعة معايير فرعية هي:

- وجود عوامل غير اقتصادية في اتخاذ القرار. ففي حالة سيطرة الاقتصاد المعيشي فإن العوامل الاقتصادية لا تكون حاسمة في اتخاذ القرار المتصل بالإنتاج واستخدام العمل مثل العوامل الثقافية والاجتماعية. فهذه العوامل الاجتماعية الثقافية- كالروابط القرابية على سبيل المثال- تكون لها الأهمية القصوى في اختيار نوعية المحاصيل التي تزرع وتوزيع عائد الإنتاج الزراعي. أما الإنتاج التجاري فإنه يعرف القرارات التي تسيطر عليها العوامل الاقتصادية الخاصة بتكاليف الإنتاج والعائد.
- درجة الاتصال بالعالم الخارجي، فكلما كان الفلاح أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي أكثر احتكاكاً به كلما أبعد عن الإنتاج المعيشي. وفي هذه الحالة يصبح الفلاحون الذين ينتجون للمعيشة هم أولئك الفلاحين الذين لا يغادرون القرية كثيراً ويتحدد عالمهم بعالم القرية الذي يعيشون فيه.
- طبيعة العلاقات الاجتماعية، حيث تنتشر العلاقات والروابط الشخصية بين الفلاحين العاملين في نطاق الاقتصاد المعيشي بينما تختفي هذه الروابط أو تضعف مع الاقتصاد التجاري.
- البعد السيكولوجي المتصل بالدافعية والعقلية الخاصة بالفلاح، ففي نطاق الإنتاج المعيشي لا نجد إلا دافعية منخفضة وعقلية محدودة يطلق عليها البعض عقلية الاقتصاد المعيشي، أما في نطاق الإنتاج التجاري فإن الدافعية للعمل والإنتاج تقوى وتزداد العقلية اتساعاً.

(ج) المعايير التي تتعلق بمستوى التنمية الذي وصلت إليه الوحدة الإنتاجية.

- وتقتضض هذه المعايير أن الفلاحين المرتبطين بالإنتاج المعيشي أكثر اعتماداً على الأساليب التقليدية المستقرة في الإنتاج. فبالرغم من أن الفلاحين قد تأثروا إلى حد ما بتغيرات التغيير، إلا أن هذا التغيير كان بطيئاً بحيث نجد أن الفلاحين الذين يعيشون عند مستوى الاقتصاد المعيشي ما يزالون يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالأساليب التقليدية في الإنتاج. ويستخدم الباحثون الذين يدرسون الإنتاج المعيشي وفقاً لدرجة التغيير، معايير عديدة لقياس درجة التغيير لعل أهمها: قياس التغيرات في ناتج الأرض أو قياس معدل الإنتاجية. والاختلافات والفروق بين الأسر ذات الإنتاج المعيشي والأسر ذات الإنتاج التجاري هي النقد الأساسي الذي يمكن أن يوجه لهذه المعايير، حيث إنها يمكن أن توقعنا في شكل من أشكال الثنائيات، كما أن بعض المعايير التي تركز عليها لها طابع سوسيولوجي بحيث يصعب قياسها.
- و يبقى النقد المتصل بالمعايير الذاتية قائماً فكل المعايير المتصلة بسيكولوجية الفلاح وعقليته معايير ذاتية لا يمكن في الواقع الفعلي أن نحدد الأسس التي تقوم عليها، هذا فضلاً على أن تحديد السيكولوجية والعقلية مسألة نسبية، فما ينظر إليه علي أنه رشيد وعقلاني من وجهة نظر معينة قد يعتبر لا عقلانياً من وجهة نظر أخرى والعكس بالعكس. فضلاً عن ذلك فإن هناك بعض المعايير الأخرى- مثل مستوى التكنولوجيا والمعايير الاجتماعية الثقافية- لا يمكن اعتبارها معايير عامة. ففي سياق المجتمع العربي على سبيل المثال قد نجد فلاحاً يزرع للسوق، ولكن لا يستخدم تكنولوجيا متقدمة بالضرورة، كما أن الإنتاج التجاري لا يعنى بالضرورة التحلل من الروابط القربانية والثقافية.
- وبناءً على هذا النقد فلا يبقى لنا من هذه المعايير إلا بعض المعايير الموضوعية كمستوى الاستهلاك ونمط العمل المستخدم.

وقد أضيف بعد مهم بالمؤتمر السابق ذاته لهذين البعدين من خلال أحد البحوث ويتصل هذا البعد بشكل تنظيم الوحدة المنتجة في علاقتها بالإنتاج المعيشي أو الإنتاج التجاري، بمعنى هل تتخذ الوحدة المنتجة شكل الأسرة أم شكل مغاير للشكل الأسري (الإنتاج الأسري في مقابل إنتاج المزرعة)، وكيف تتوزع أنماط الوحدات المنتجة على أنماط النشاط الاقتصادي، ولقد قدم هذا الإسهام "شهيرو ناكاجيما" (Nakajima, 1970: 165)، حيث ذهب إلى أن كل أشكال الوحدات الإنتاجية يمكن أن تصنف لمعيارين: ١- نسبة ما يستهلك من الإنتاج أو نسبة ما يباع من الإنتاج. ٢- إلى مدى تعتبر الوحدة الإنتاجية أسرة أو غير ذلك بمعنى هل هي أسرة أم مجموعة من العمال الأجوريين. وفي ضوء هذين المعيارين يمكننا أن نقيم متصلاً ذو بعدين يرتبط البعد الأول بنسبة الإنتاج المستهلك أو المباع في السوق، ويرتبط البعد الثاني بشكل العمل المستخدم في الإنتاج.

وبناء على هذا المتصل المزوج يمكن أن نتصور أنماطاً قطبية تقع على طرفي متصل. ويشير أحد أطرافها إلى الإنتاج المعيشي الذي تقوم به وحدة إنتاجية متمثلة في الأسرة، وهذا النمط غير موجود في الواقع، بينما الطرف أو القطب الثاني يشير إلى الإنتاج التجاري الذي تقوم به وحدة إنتاجية لا يقوم إنتاجها على الروابط القرابية والتي تمثل المزرعة التجارية الحديثة، وبين هذين القطبين المثاليين توجد تشكيلات مختلفة للإنتاج. غير أننا نتصور أن ثمة تداخلات وتقاطعات مختلفة بين طرائق الإنتاج المتبعة ولا يمكن أن ننظر لها على أنها مجرد أقطاب وتكمن الإضافة هنا في هذه الصياغة أنها تمكننا من أن نأخذ في اعتبارنا التنوع في أشكال الإنتاج المعيشي والتجاري والاختلاط والتداخل الذي يمكن أن يظهر بين الإنتاج التجاري والإنتاج المعيشي، وبذلك فإنها تجنبنا مخاطر التحليل الثنائي الذي يتصور فصلاً حاداً بين الإنتاج المعيشي والإنتاج التجاري.

ولعل الإسهام الأساسي الذي يضيفه هذا التحليل أنه يشير إلى إمكانية وجود تباين داخل الاقتصاد المعيشي نفسه. ففي ضوء التغلغل الرأسمالي في الوحدات المعيشية الريفية، فمن المتوقع ألا يكون القطاع المعيشي من الاقتصاد قطاعاً منعزلاً وراكداً. بل من المتوقع على العكس من ذلك أن يتسم الاقتصاد المعيشي بالديناميكية الداخلية، التي تكشف عن أشكال عديدة من التباين. فهناك التباين بين القرى في نمط استغلال الأرض ونمط الحيازة الشائع، وهناك التباين بين الأسر ذات الحيازات الصغيرة والتي تنتمي إلى هذا القطاع من الاقتصاد، وهناك التباين داخل الأبنية الأسرية نفسها، هذا فضلاً عن التباين في علاقة هذه الأسر بالسوق. وفي ضوء هذا فإنه يكون من الصعب علينا إقامة نموذج واقعي لنمط الاقتصاد المعيشي. قد يكون من السهل إقامة هذا النموذج على المستوى التصوري البحث، كأن نعدد الأبعاد أو المعايير التي تميز الاقتصاد المعيشي مثل صغر حجم الحيازات الزراعية، والزراعة من أجل الاستهلاك، ومحدودية العلاقات السلعية مع السوق، وبساطة التكنولوجيا، وسيادة الروابط القرابية... إلخ. وقد يكون من السهل صياغة هذه المعايير على المستوى النظري ولكننا عندما نضع هذه المعايير على محك الواقع فإننا نصادف تنوعات وتفاصيل لا يمكن لهذه المعايير أن تحتويها. وهنا تظهر الإشكالية المنهجية الرئيسية في دراسات الاقتصاد المعيشي الزراعي، ونعني بها أن معظم الدراسات التي تهتم بذلك الجانب من الاقتصاد الزراعي تغرق في التحليل النظري وتصبح معقدة بهذا التحليل عند معالجتها للمعطيات الإمبريقية، فتعجز عن فهم الواقع بما فيه من ديناميات وأشكال للتباين تثير بدورها إشكاليات منهجية فرعية.

ثالثاً إشكالية دراسة نمط الإنتاج العائلي في مصر

من أول الدراسات التي اهتمت ببنية الاقتصاد المعيشي في علاقتها بالاقتصاد الرأسمالي دراسة عوده (١٩٨٣) الشهيرة عن "الفلاحون والدولة"، فقد أكد عوده على التداخل- في نطاق الاقتصاد الريفي- بين الأساليب الإنتاجية الرأسمالية الحديثة والأساليب الإنتاجية اللارأسمالية والتي تتسم بالركود النسبي، فالتوسع الرأسمالي في الريف المصري- كما تبدي في الاستغلال الرأسمالي للأرض وتحول نظم الملكية إلى الدرجة التي تحولت فيها الأرض إلى سلعة- لم يؤد إلى القضاء على القطاع المعيشي اللارأسمالي فقد ظل هذا القطاع متمصلاً مع القطاع الرأسمالي، والقانون الأساسي الذي يحكم هذا التمهصل أو التعايش هو أن فانض الاقتصاد الزراعي في مصر - ينتج في معظمه- بشكل لا رأسمالي؛ ولكن يتم تداوله بشكل رأسمالي. فالمنتج الصغير الذي يرتبط أسلوب إنتاجه بالأسلوب المعيشي ينتج قيمة استخدام أو استعمال *use value*، ولكن هذه القيمة تتحول إلى قيمة تبادل *exchange value* عندما يدخل هذا المنتج الصغير في علاقات تبادل مع السوق (كما تتمثل في شراء بعض السلع الاستهلاكية أو بعض مستلزمات الإنتاج كالأسمدة أو عندما يبيع بعض منتجاته في السوق).

ولقد اعتمد عوده في تدعيم رأيه عن استمرار وتعايش أشكال الإنتاج اللارأسمالية (أو المعيشية) على بعض المؤشرات التي دعمها بيانات من إحدى القرى المصرية. وأهم هذه المؤشرات أدوات الإنتاج، وأشكال العمل، والعلاقات أو الروابط التعاونية، وبطء عملية تحول الأرض إلى سلعة. فالمنتجون الصغار في القرية ما

يزالون يعتمدون على نفس أدوات العمل القديمة كالفأس والمحراث واستخدام الماشية في العملية الزراعية، كما أنهم يعتمدون على عمالة الأسرة بما في ذلك الأطفال والنساء، وعلى المزملة في العمل في أوقات الحصاد أو البذر، كما أنهم يتعاونون في شراء آلات الري الحديثة بحيث تمتلك هذه الآلات ملكية جماعية، وإزاء تمسك الملاك بالأرض وعدم تخليهم عنها بسهولة، تظهر قيود على عملية تحولها إلى سلعة للتداول السريع الأمر الذي يؤدي إلى اعتماد صغار الفلاحين ومتوسطيهم على أشكال مستحدثة للإيجار مثل نظام المزارعة أو المشاركة.

ويؤكد جورج شناوت (Stauth, 1982) من خلال دراساته عن الريف المصري على استمرار وتعايش أشكال الإنتاج اللارأسمالية في القرية المصرية بالرغم من دخول العلاقات الرأسمالية وتغلغلها في بنية الاقتصاد الزراعي. ويطلق شناوت على القطاع المعيشي من الاقتصاد الريفي الإنتاج الفلاحي الصغير Small Peasant Production، ويصفه في شكله المثالي على أنه إنتاج يعتمد ناتج عمل الأسرة في قطعة صغيرة من الأرض، يحدث فيه قدر من التوازن بين مستلزمات الإنتاج وبين الاستهلاك. ولقد حافظ هذا الشكل على استقلاليتته واستمراره عبر فترة طويلة من الزمن. وحدث هذا الاستمرار من خلال التوازن فيما يسميه شناوت دائرة إعادة الإنتاج Reproduction Cycle، أي التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وقوة العمل.

وقد ظلت هذه الدائرة محتفظة بتواصلها عبر فترة طويلة من الزمن بيد أنه قد كسرت حلقاتها مع التغلغل الرأسمالي بحيث بدأت الوحدات الإنتاجية المعيشية تفقد استقلاليتها، وتتحول إلى وحدات تابعة لنمط الإنتاج الرأسمالي. ومن مظاهر هذا التحول الرأسمالي التحول في نظام ملكية الأرض (خاصة دخول تغيرات جوهرية في نظام الإيجار وظهور أشكال جديدة له)، هذا فضلاً عن التحولات في الأنماط العامة للإنتاج (الإلزام الإجباري بزراعة محاصيل معينة وتكثيف الميكنة في وسائل الري والحرث والدرس والرقابة على توزيع البذور والأسمدة والمبيدات الحشرية). ولقد ساهمت كل هذه التغيرات في تحطيم التوازن الداخلي في دائرة إعادة الإنتاج لدى صغار الفلاحين، حيث فرضت عليهم نفقات جديدة في مجال الاستهلاك والإنتاج.

وتغلغل العلاقات الرأسمالية على هذا النحو لا يعمل على تصفية الإنتاج الفلاحي الصغير، أو الأشكال اللارأسمالية (المعيشية) من الإنتاج. حيث تؤدي الضغوط التي تفرضها الرأسمالية إلى خلق أسس جديدة لإعادة إنتاج الوحدات المعيشية، ومن الأسس التي يؤكد عليها شناوت "في تحليله تحول قوة العمل في الأسر ذات الإنتاج الفلاحي الصغير إلى سلعة (لتوفير فائض يسد مستلزمات الإنتاج والاستهلاك)، وازدياد التعاون بين صغار الفلاحين في مجال العمل والتعامل السلعي مع السوق (بيع الألبان ومنتجاتها) لتوفير فائض يساعد في استمرار حلقة إعادة إنتاج هذه الأسر. وهكذا يستمر الإنتاج الفلاحي الصغير في ضوء الظروف المتغيرة للإنتاج الرأسمالي الزراعي، ولكنه يغير نفسه من الداخل لمواجهة هذه الظروف المتغيرة.

وتنطلق دراسة كاثي وباندلي جلافانيس (١٩٨٦) المعنونة "سوسيولوجيا العلاقات الزراعية في الشرق الأوسط" من نفس القضايا التي يطرحها محمود عوده وجورج شناوت ويؤكد الباحثان على أن السمة التي

تميز العلاقات الزراعية في مصر - التي اتخذت كنموذج للدراسة - هي استمرار أشكال الإنتاج والملكيات الزراعية العائلية. فهذه الأشكال تستمر في الوجود برغم تغلغل العلاقات الرأسمالية في الإنتاج الزراعي، كما أن استمرار هذه الأشكال يأخذ صوراً متحولة تحكمها آليات الرأسمالية وتناقضاتها، ويرتب الزوجان جلافانيس على ذلك ضرورة بحث الشموليات التي توجد الأشكال الفلاحية داخلها في ضوء مستويين: ١- التحليل واسع النطاق Macro لأبنية الرأسمالية المحلية والعالمية، ٢- والتحليل ضيق النطاق Micro لأسر الإنتاج الفلاحي الصغير.

وانطلاقاً من ذلك أكد الباحثان على أن الريف المصري قد خضع لتحولات رأسمالية كان أهم مظاهرها تحول الأرض إلى سلعة ودخول العلاقات التجارية إلى دائرة الإنتاج الزراعي خاصة بعد إدخال محصول القطن. ولكن هذه التحولات ينظر إليها على أنها تحولات تجارية أكثر منها تحولات رأسمالية فقد ظلت علاقات الإنتاج في معظمها علاقات لا رأسمالية "حيث كان المنتجون يتمتعون بحقوق انتفاع بالنسبة للأرض التي يفلحونها، وينتجون أساساً لسد احتياجات إعاشتهم التي كانت تشمل الضرائب والإيجار وما إلى ذلك، وليس من أجل الربح الرأسمالي، وحيث كانت قوة العمل لا تتلقى أجرًا داخل الأسرة" (المرجع السابق: ٨٢). ويذهب الباحثان إلى أبعد من ذلك بالقول بأنه حتى في الحيازات الكبيرة فإن علاقات الإنتاج كانت ما تزال لارأسمالية "حيث كان العمال الدائمون مقيدون عادة إلى الأرض من خلال ترتيبات إيجارية مثل ترتيبات المشاركة أو خدمة العمل التي كانت الأسرة الفلاحية تحصل بموجبها على قطعة أرض تكفي لإعاشتها في مقابل قوة عملها" (المرجع السابق: ٨٢).

هكذا كان الوضع فيما قبل ١٩٥٢، ولم يؤد تدخل الدولة - بعد هذا التاريخ - بسياستها الزراعية التي

تغيرات في اتجاه التحول الرأسمالي. أن هذه السياسات قد أدت فقط إلى أنها أتاحت الفرصة أمام العائلات الفلاحية الصغيرة للحصول على وسائل إنتاجها الأساسية (الأرض والمياه وبعض اللوازم المحدودة) من قبل الدولة. ومن ثم فقد استمرت العلاقات اللارأسمالية (المعيشية) في الريف المصرى حتى مع وجود هذه السياسات الزراعية فأشكال الإنتاج الفلاحية "لا يتم مطلقاً احتواؤها أو تحللها في تقدم الرأسمالية كما يؤكدان أنه وليس من الضروري لتوسع إعادة إنتاج الرأسمالية أن تتحول أشكال الإنتاج الفلاحية إلى أشكال إنتاج رأسمالية" (المرجع السابق: ٧٢).

ويؤكد الزوجان جلافانيس ما ذهب إليه من استمرار الأشكال المعيشية في الريف المصرى من خلال المعايير التي طورتها هاريت فريدمان (من خلال دراساتها على مجتمعات أخرى)، وأهمها قيام الإنتاج الأسرى على الروابط المتبادلة- أفقياً ورأسياً- من أجل تجديد وسائل الإنتاج والإعاشة، وظهور روابط غير نقدية مع الأسر الأخرى والطبقات الأخرى من أجل الحصول على الأرض وقوة العمل والقروض وأسواق المنتجات. واستخلص الباحثان أن الاقتصاد الزراعى في الريف المصرى ما يزال يقوم على "بقاء واستمرار أشكال الإنتاج الفلاحية والمشروعات الزراعية الأسرية رغم الهيمنة الشاملة للرأسمالية". وتأكيد ذلك يتبدى في الدور الذى تلعبه الروابط المتبادلة فى الحصول على الأرض مثل الإيجار غير القانونى أى من الباطن، والإيجار بالمزارعة والمشاركة (زراعة جزء من أرض شخص آخر مقابل نسبة من المحصول) وتبادل الأرض (للتغلب على الالتزام بالدورة الزراعية فى الفترات السابقة على تحرير الزراعة). كما يتبدى فى الدور الذى تلعبه الروابط المتبادلة فى تغطية احتياجات العمل ولوازم الإنتاج وتظهر هذه العلاقات التعاونية فى تبادل الحيوانات من أجل الحرث والدراس وتبادل العمل من خلال نظام المبادلة، وتبادل النصيحة والمشورة حول الزراعة وتربية الحيوان.

ولسنا نرغب بعد عرض هذه الدراسات فى رفض كل ما توصلت إليه من نتائج، فهناك حقائق لا يمكن إنكارها فيما يتصل بواقع التغيرات التى طرأت على الريف المصرى. من ذلك مثلاً تغلغل وانتشار العلاقات الرأسمالية فى الريف، كما تظهر فى تغير أسلوب استغلال الأرض ونوعية المحاصيل والاندماج الواضح للمجتمع القروى فى العلاقات السلعية الرأسمالية (نقصد العلاقات مع مجتمع المدينة القومى). كما أنه لا يستطيع أحد أن ينكر استمرار أشكال الاقتصاد العائلى وتغير دينامياته تحت وطأة التوسع الرأسمالى وهو الأمر الذى أكدت عليه دراسات عودة وشتاوت على وجه الخصوص. فالإحصاءات تشير إلى أن النسبة الغالبة من ملاك الأرض الزراعية فى الريف يملكون حيازات تقل عن خمسة أفدنه، حيث بلغت هذه النسبة ٩٢.٥ من إجمالى عدد الملاك. وتصل مساحة الأرض التى تشغلها هذه المساحات الصغيرة حوالى ٦٧.١ من إجمالى مساحة الأرض المزروعة (المرجع السابق: ٨-٩).^١ ويدل ذلك على أن الملكية فى تفتت دائم، وأن النمط الأكثر شيوعاً لوحة المعيشة الريفية هو نمط الأسرة التى تعمل فى قطعة صغيرة من الأرض. وفى ضوء ذلك يكون من الصعب رفض فكرة استمرار الأشكال المعيشية وتحولها فى ضوء العلاقات الرأسمالية الجديدة، وهو ما أكدت عليه نتائج الدراسات التى عرضنا لها.

ومع ذلك فإن هذه الدراسات تحافظ كثيراً على الالتزام النظرى بمقولات معينة، ومن ثم فإنها تصبح غير قادرة على فهم الديناميات والتحويلات الداخلية للإنتاج العائلى فى ضوء الظروف الرأسمالية المعاصرة. لقد أشارت هذه الدراسات إلى تحول واحد هو التحول فى أشكال الحصول على الأرض (من خلال الإيجار المحصولى أو المشاركة أو المزارعة) وما يصاحبه من علاقات مع القطاع الرأسمالى من الاقتصاد فيما يتصل بالحصول على القروض أو تسهيلات بيع المحاصيل. وفيما عدا ذلك يصور الاقتصاد المعيشى فى القرية على انه اقتصاد ساكن يسعى دائماً إلى الاستقلال. ويصور صغار الفلاحين على أنهم قطاع مستقل بذاته يحافظ على حدوده مهما حدث حوله من تغيرات (Seddon, 1986). فالمتمائل للبيانات التى تقدمها هذه الدراسات حول تبادل العمل أى المزاملة فى العمل وتبادل الحيوانات والآلات وعدم الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة إلا فى النذر اليسير، لا يجد فيها ريفنا المعاصر، قدر ما يجد القرن الماضى أو حتى القرن قبل الماضى، وكان الحياة هناك ساكنة لا حراك فيها (زايد، ١٩٨٨) ولعل الجزء القادم الميدانى من الدراسة سيبين ذلك. وفى مقابل هذا النقد، فإننا نفترض أن الاقتصاد المعيشى الفلاحى ليس بهذه الدرجة من الاستقلالية،

^١ التقديرات المشار إليها جاءت وفقاً لبحث جلافانيس وجلافانيس كانت فى نهاية سبعينيات القرن الماضى، أما عن النسب فى الوقت الراهن فهى حسب تقديرات عام ٢٠٠٨: نسبة من يملكون ٥ فدان فأقل تبلغ ٨٩.٨٦% من إجمالى عدد الملاك ويملكون ٥.٥٤% من إجمالى مساحة الأرض الزراعية مما يدل على استمرار تفتت حيازة الأرض الزراعية، أنظر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى، ٢٠٠٩.

وليس على هذه الدرجة من الركود والسكون. كما أننا نفترض أن المقولات النظرية التي تؤكد على استمرار هذا الشكل من الاقتصاد لا يجب أن تفسر على أنه يستمر ساكناً ومستقلاً على النحو الذي يبدو في هذه الدراسات (خاصة دراسة جلافانيس). بل يجب أن تفسر على أن الاستمرار يعنى اتخاذ أشكال جديدة، وظهور ضروب من التباين الداخلي في نطاقه وفي نطاق علاقاته مع اقتصاد السوق. ولذلك فإنه بدلاً من رؤية القطاع المعيشي الزراعي على أنه مستقل ولا متغير independent and invariant، فإنه يتم رؤيته - في ضوء علاقته بالاقتصاد الرأسمالي - على أنه تابع ومتغير، فأى مفهوم واقعي للاقتصاد المعيشي لابد أن يستغرق ما نطلق عليه تنوع وتغير الاقتصاد المعيشي variability of subsistence economy، وتشير دراسة هذا التنوع إشكاليات أعمق وأشمل من تلك الإشكالية البسيطة التي تثيرها الدراسات التي أشرنا إليها.

الطريقة البحثية

نظراً لأن هذا البحث يدور حول نمط الإنتاج الزراعي العائلي بقرتي كفر بدران بمحافظة الشرقية، وقرية طفيس بمحافظة قنا، روعي في اختيار المعايير الخاصة بهذه الدراسة ارتباطها الوثيق والمباشر بالحائزين للحائزين للأراضي الزراعية من أرباب الأسر. ونظراً لطبيعة الموضوع فإنها تعد من الدراسات الوصفية. والدراسات الوصفية تستهدف تصوير الواقع كما تسعى لتفسير الأوضاع الراهنة وذلك يهدف الوصول لمعلومات دقيقة تصور هذا الواقع وتسهم في تحليل الظواهر المراد دراستها؛ ووفقاً لهذا الاعتبار فإن البحث يمكن تصنيفه أيضاً ضمن الدراسات التحليلية والتي تسعى لتحليل وتفسير الظاهرة المراد دراستها (الجوهري وعبد الله، ١٩٨٣؛ محمد، ١٩٨٦).

واستناداً إلى معياري حجم الحيازة المزرعية، وأعداد الحائزين (خمس أفدنة أو أقل) تم حصر حجم الحيازة المزرعية وأعداد الحائزين من كشوف الحيازة سجل ٢ خدمات. وقد بلغ حجم العينة ٢٤٠ مبحوثاً بواقع ١٣١ مبحوثاً بقرية كفر بدران بمحافظة الشرقية، ١٠٩ مبحوثاً بقرية طفيس بمحافظة قنا.

وقد استخدم الاستبيان بالمقابلة لجمع بيانات هذه الدراسة وذلك بعد اختبار صلاحية استمارة الاستبيان في تحقيق أهداف الدراسة بصفة مبدئية، ثم أدخلت التعديلات اللازمة لتصبح الاستمارة صالحة لجمع البيانات البحثية، وقد تم جمع البيانات خلال شهري أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٩. وقد تمت معالجة البيانات المتحصل عليها من أرباب الأسر كما يلي:

متغيرات الدراسة: التعريف الإجرائي والقياس

- **عمر رب الأسرة:** وتم قياسه بالرقم المطلق لأقرب سن.
- **النوع:** وتم قياسه من خلال معرفة نوعه ذكرًا كان أم أنثى.
- **الحالة الزوجية:** يعبر هذا المتغير عن حالة المشارك من حيث حالته الزوجية من خلال الاستجابات: أعزب ومتزوج، وأرمل، ومطلق.
- **الحالة التعليمية:** يعبر عن وضع المشارك من حيث التعليم وتم قياسه من خلال الاستجابات الخاصة بالحصول على المؤهل الدراسي وقد كانت هذه الاستجابات: أمي، ابتدائي، وإعدادي، وثانوي، وجامعي وفوق جامعي.
- **المهنة الأساسية:** وتم قياسه من خلال استجابتين مهنة زراعية أو غير زراعية.
- **الحالة العملية:** ويعبر هذا المتغير عن وضع المشارك داخل عملية الإنتاج إذا كان صاحب عمل، صاحب عمل ويستخدم آخرون، يعمل لدى الغير بأجر، يعمل لدى الأسرة بدون أجر.
- **نوع الأسرة:** ويعبر هذا المتغير عن طبيعة تركيب الأسرة وقد تم قياسه من خلال فئتين الأولى الأسرة البسيطة وهي التي تتكون من الوالدين وأبناؤهما فقط أي جيل واحد فقط، والفئة الثانية هي التي تتكون من الوالدين والأبناء والأحفاد أي أكثر من جيل، وأيضاً إذا كان الأب متزوج بأكثر من زوجة أي الامتداد الأفقي للأجيال.
- **حجم الأسرة:** ويعنى حجم الأسرة من حيث عددها، وتم قياسه من خلال الرقم المطلق.
- **التماسك العائلي:** يشير التماسك العائلي إجرائياً إلى مدى تضامن الأسرة ومدى المحافظة على تكوينها بنائياً ووظيفياً وتم قياسه من خلال تسع عبارات تبين مدى اتفاق مصالح الأسرة وتضامنهم وذلك من خلال الاستجابات دائماً وأحياناً ونادراً وأبداً وقد أخذت الدرجات ٣، ٢، ١، و"صفر" على الترتيب، وبلغ المدى الفعلي للمقياس ما بين (٦-٢٣) درجة، بمتوسط ١٣.٠١ وانحراف معياري ٣.٢٢. وقد قسمت إلى فئات

- ثلاث بناء على المدى الذي يبلغ ١٧، هي: تماسك ضعيف وتبلغ درجتها ١١ درجة فأقل، وفئة التماسك المتوسط وهي تتراوح (١٢-١٦) درجة، وتماسك قوى وتبلغ درجتها ١٧ درجة فأكثر.
- **المشاركة الاجتماعية:** وتم قياسه من خلال عشرة عبارات تبين درجة المشاركة وذلك من خلال الاستجابات دائماً وأحياناً ونادراً وأبداً وقد أخذت الدرجات ٣، ٢، ١، و"صفر" على الترتيب، وبلغ المدى الفعلي للمقياس ما بين (صفر - ٢٣) درجة، بمتوسط ٤.٥٤ وانحراف معياري ٤.٥٧. وقد قسمت إلى فئات ثلاث بناء على المدى الذي يبلغ ٢٣، هي: لا يشارك ودرجته تساوى الصفر، مشاركة ضعيفة وتبلغ درجتها (١-٨)، وفئة المشاركة المتوسطة وهي تتراوح (٩-١٥) درجة، ومشاركة قوية وتبلغ درجتها ١٦ درجة فأكثر.
 - **القيمة الاجتماعية للأرض:** وقد تم قياسه من خلال إحدى عشر عبارة تبين مدى قيمة الأرض الاجتماعية لدى المشاركين من خلال الاستجابات موافق ومحايد، وغير موافق وقد أخذت الدرجات ٣، ٢، ١ وعلى الترتيب، وبلغ المدى الفعلي للمقياس ما بين (١٥-٣٣) درجة، بمتوسط ٢٦.٣٦ وانحراف معياري ٣.٨. وقد قسمت إلى فئات ثلاث بناء على المدى الذي يبلغ ١٨، هي: قيمة ضعيفة وتبلغ درجتها ٢١ درجة فأقل، وفئة القيمة المتوسطة وهي تتراوح (٢٢-٢٨) درجة، وقيمة قوية وتتراوح درجتها بين (٢٩ - ٣٣).
 - **الحيازة الزراعية:** وهي مقدار ما يحوزه المشارك من الأرض سواء أكانت مستأجرة أو مملوكة وتم قياسه من خلال الرقم المطلق بالقياط وقد تراوحت الحيازة من ٢ قيراط وحتى ١٢٠ قيراط (٥ فدان) وبلغ متوسط الحيازة ٣٤.٤٥ قيراط (١.٤٣ فدان) وانحراف معياري ٢٥.٧٢.
 - **متغيرات تتعلق بالية العمل، وشملت:** ربحية المحاصيل وتم قياسه بعبارات: مربحة، مربحة أحياناً غير مربحة وأخذت القيم ٣، ٢، ١ وعلى الترتيب. وكل من متغيرات تحكم التجار في الأسعار، وتحكم كبار الزراع في الأسعار، ومساهمة الجمعية الزراعية في التسويق، والتعاون بين المزارعين في نفس الطبقة الاجتماعية، والتعاون بين المزارعين في طبقات اجتماعية مختلفة، والاقتراض بين الجيران والمزارعين في نفس الطبقة الاجتماعية، والاقتراض بين الجيران والمزارعين في طبقات اجتماعية مختلفة، وتم قياس هذه المتغيرات بالاستجابات: دائماً، وأحياناً، ونادراً، وأبداً، وأخذت القيم: ٣، ٢، ١، و"صفر" على الترتيب.

أدوات التحليل:

تم استخدام عدد من الأدوات والمقاييس الإحصائية التي تتلاءم وطبيعة المتغيرات المستخدمة وطبيعة البيانات التي تم الحصول عليها ومنها: التكرارات والنسب المئوية واختبار "مربع كاي χ^2 " واختبار "ت" T-test وذلك لوصف ومعرفة الفروق بين قرية الوجه القبلي وقرية الوجه البحري في بعض المتغيرات.

وصف مجتمع وعينة الدراسة:

أ- وصف قريتي الدراسة:

١- قرية كفر بدران:

قرية كفر بدران قرية تابعة للوحدة المحلية التلين بمركز منيا القمح، وتبعد عن قرية التلين القريبة الأم حوالي ١ كم، كما تبعد حوالي ٣ كم عن المركز. وهي قرية صغيرة يبلغ زمامها الزراعي حوالي ١١٤ فدان. ويبلغ عدد سكانها ٣٤٥٦ نسمة، وعدد الأسر بها ٧٩٦ وفقاً لحصر قامت بها جمعية تنمية المجتمع بكفر بدران.

وتنتشر بالقرية بعض زراعات الخضر الصيفية والشتوية وبعض المحاصيل كالقمح والذرة.

يبلغ إجمالي عدد الحائزين بالقرية ٢٣٨ حائز، ويوضح الجدول التالي رقم (١) توزيع الحيازة الزراعية وعدد الحائزين بالقرية، ومن هذا الجدول يتبين أن نسبة ٦٦.٨% يحوزون فداناً فأقل، ونسبة ٢٨.٢% يحوزون من ١ فدان إلى ٢ فدان، و٥% فقط من الحائزين يقعون في الفئة أكثر من ٢ فدان، هذا مع العلم بأن القرية لا توجد بها حيازات لأكثر من ٥ أفدنة.

جدول رقم (١): توزيع فئات الحيازة الزراعية والحائزين بقرية كفر بدران

| فئات الحيازة | عدد الحائزين | % |
|----------------|--------------|------|
| أقل من فدان | ١٥٩ | ٦٦.٨ |
| ١ - ٢ فدان | ٦٧ | ٢٨.٢ |
| أكثر من ٢ فدان | ١٢ | ٥.٠ |
| الإجمالي | ١٤١٦ | ١٠٠ |

المصدر: إستمارة الإستمابان

وتضم القرية جمعية تنمية مجتمع وأخرى كفالة الطفل اليتيم، وتشمل جمعية تنمية المجتمع مركز طبي واحد. ذلك بالإضافة إلى جمعية تعاونية زراعية ومدوبية بنك القرية، فضلا عن وجود ٥ مساجد منهم ٢ تابعين للأوقاف علاوة على جمعية شرعية واحدة (بيانات غير منشورة بالوحدة المحلية بالتلين، ٢٠٠٩).

٢ - قرية طفيس المطاعة:

تتبع قرية طفيس المطاعة الوحدة المحلية الكيمان بمركز إسنا التابع حاليًا لمحافظة الأقصر، يبلغ عدد سكان قرية طفيس نحو ١٥٥٠٠ نسمة. وتبعد القرية عن الوحدة المحلية الكيمان نحو نصف كم، وحوالي ١٢ كم عن مركز إسنا.

يبلغ الزمام الكلي للقرية حوالي ١٣٧٣ فدان، وعدد الحائزين أكثر من ١١٥٠ حائز وتتوزع فئات الحيازة على الحائزين حتى خمسة أفدنة كما في الجدول التالي.

جدول رقم (٢): توزيع فئات الحيازة الزراعية والحائزين طفيس المطاعة

| فئات الحيازة | عدد الحائزين | % |
|------------------|--------------|------|
| أقل من فدان | ٤٣٧ | ٤١.٥ |
| ٣-١ فدان | ٣٩٦ | ٣٤.٨ |
| أكثر من ٥-٣ فدان | ٢٧٠ | ٢٣.٧ |
| الإجمالي | ١١٣٩ | ١٠٠ |

المصدر: إستمارة الإستبيان

ويزرع معظم الزمام الزراعي بمحصول قصب السكر وقليل من المحاصيل الأخرى والخضر. وتضم القرية عدد من المنظمات تشمل الوحدة الصحية والجمعية الزراعية، وجمعية تنمية مجتمع، و٦ مساجد جميعهم تابع للأوقاف (بيانات غير منشورة بالوحدة المحلية بقرية الكيمان).

ب- وصف عينة الدراسة:

وحدة التحليل التي تستخدمها الدراسة هي الوحدة المعيشية Household ومن ثم فقد تمت المقابلات مع أرباب الأسر أو زوجاتهم وفي هذا الجزء سيتم تناول أهم خصائص المشاركين الذين تمت مقابلتهم.

خصائص المبحوثين الذين تمت مقابلتهم:

نوع المبحوثين:

يتضح من النتائج أن غالبية المشاركين من الرجال بنسبة ٩٦.٣% في كلتا المحافظتين في حين تبلغ نسبة النساء المشاركات ٣.٨%، وهو أمر غير مستغرب حيث أن وحدة الدراسة هي الوحدة المعيشية ويتم مقابلة أرباب الأسر؛ ومن الأرجح أن أرباب الأسر من الرجال، وقد يكون الاستثناء في هذه الحالة هي حالات المرأة المعيلة التي تكون هي رب الأسرة، ومن ناحية أخرى يبين ذلك أن من يدير الحيازات الزراعية بصورة مباشرة هم الرجال.

عمر المشاركين:

تتراوح أعمار المشاركين بين ٢٥ - ٨٤ سنة، بمتوسط ٥٢.٤ وانحراف معياري ١١.١٥، وقد تم تقسيمها في فئات على النحو المبين بالجدول التالي:

جدول رقم (٣): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لفئات العمر بقرية الدراسة

| القرية | | طفيس | | كفر بدران | | الإجمالي |
|-----------------|-------|------|-------|-----------|-------|----------|
| الفئة | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| منخفض (٢٥ - ٤٤) | ٣٧ | ٢٨.٢ | ٢٦ | ٢٣.٩ | ٦٣ | ٢٦.٣ |
| متوسط (٤٥ - ٦٤) | ٨٠ | ٦١.١ | ٦٨ | ٦٢.٤ | ١٤٨ | ٦١.٧ |
| مرتفع (٦٥ - ٨٤) | ١٤ | ١٠.٧ | ١٥ | ١٣.٧ | ٢٩ | ١٢ |
| الإجمالي | ١٣١ | ١٠٠ | ١٠٩ | ١٠٠ | ٢٤٠ | ١٠٠ |

المصدر: إستمارة الإستبيان

وتبين النتائج بالجدول السابق وقوع معظم المشاركين من المزارعين فى الفئة المتوسطة فى كلا القريتين بنسبة ٦١.٧%، وبنسبة ٦١.١% بقرية كفر بدران، و ٦٢.٤% بقرية طفنىس.

الحالة الزوجية للمشاركين:

تبين البيانات المتحصل عليها أن غالبية المشاركين يقعون فى فئة المتزوجين بنسبة حوالى ٨٧% يليهم الأرمال بنسبة حوالى ١١% ثم فئتي الأعراب والمطلق معا بنسب حوالى ٢%.

الحالة التعليمية:

تعد نسبة الأميين هى الأكبر فى العينة حيث تبلغ فى الشرقية ٥٥.٤%، وفى قنا ٤٢.٦%، والفئة التى تلى ذلك هى فئة من انتهوا من الدراسة الثانوية حيث تبلغ ٢٤.١% فى قنا، ٢٢.٣% فى الشرقية ثم فئة الحاصلين على مؤهل على حيث تبلغ فى قنا ٨.٣% وفى الشرقية ١٢.٣%، الأمر الذى يتفق مع الإحصائيات ماعدا فئة الحاصلين على مؤهل ثانوى فأعلى فى قنا وقد يرجع هذا الفرق للصدفة حيث تبلغ نسبة الأمية بالشرقية ٣٧.٧%، وتبلغ نسبة الحاصلين على مؤهل ثانوى أو أعلى بالشرقية ٢٦.٧% (جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٣: ٨١، ٩٨) وفى قنا تبلغ نسبة الأميين ٤٥.١%، فى حين تبلغ نسبة الحاصلين على مؤهل ثانوى أو أعلى فى قنا ١٧.٢% (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٥: ٢)

المهنة الرئيسية:

تبلغ نسبة عدد أفراد العينة الذين تعد الزراعة مهنتهم الأساسية ٥٠.٤% من إجمالى العينة، بنسبة ٤٨.١% فى الشرقية و ٥٣.٢% فى قنا، وقد ترجع زيادة نسبة العاملين بالزراعة فى عينة قرية طفنىس بقنا لزيادة حجم الرقعة الزراعية بها كما تبين من وصف منطقة الدراسة، على الرغم من أن الشرقية هى المحافظة الثانية فى مصر بالنسبة لمساحة الأرض الزراعية حيث تبلغ ٨٠٨ ألف فدان، فى حين تقع قنا فى المرتبة التاسعة بمساحة ٣٣٤ ألف فدان (مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ١٩٩٩: ٣٨٤) ويمكن القول أن هذه الأرقام تمثل واقع الزراعة كمهنة أساسية خير تمثيل، نظرا لانخفاض العائد من الزراعة كمهنة أساسية مما يجبر الريفيين على البحث عن مهن أخرى كمصدر للرزق.

وقد بلغت نسبة من يعملون بمهنة أساسية غير الزراعة فى قنا ٤٦.٨%، فى الشرقية ٥١.٩% من إجمالى العينة وقد ترجع ارتفاع النسبة بمحافظة الشرقية نظرا لقربها من مدينة العاشر من رمضان الصناعية والتى تجتذب عدد كبير من العاملين خاصة وان العائد من العمل فى قطاع الصناعة يفوق العائد من العمل فى قطاع الزراعة.

الحالة العملية للمشاركين:

تبدو الفروق واضحة بين استجابات المشاركين فى المحافظتين؛ ففىما يخص نسبة الأفراد الذين يعملون بمفردهم ولا يستخدمون آخرين فهى تبلغ فى الشرقية حوالى ٤٥%، فى حين تبلغ فى قنا حوالى ٦.٥%. كذلك فيما يخص العمل باجر أو بدون اجر لدى الأسرة فهو غير موجود بالشرقية فى حين يبلغ حوالى ٢% فى قنا ويتسق هذا الرقم مع البيانات المتوافرة عن قنا حيث تبلغ نسبة العاملين بدون اجر ١.٤% (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٥: ١٥٣)، كذلك فيما يخص استخدام الآخرين للعمل فهو يبلغ فى الشرقية حوالى ٥% فى حين يبلغ حوالى ٢٧% فى قنا، والتى يمكن تفسيرها فى ضوء كبر مساحات الحيازة نسبيا فى قرية قنا مقارنة بقرية الشرقية، لكن القريتين تعودان للتقارب مرة أخرى فى فئة العمل لدى الآخرين حيث تبلغ حوالى ٥١% فى الشرقية، حوالى ٥٢% فى قنا، فكلا القريتين تتميزتا بوجود نسبة كبيرة من الحائزين فى فئات الحيازة القزمية الأمر الذى يدفعهم للعمل لدى آخرين. وعلى مستوى المحافظتين يمكن تفسير هذه الاختلافات باختلاف موقع المحافظتين فى مؤشرات التنمية البشرية، حيث أن الشرقية من المحافظات ذات الترتيب المتوسط فى مؤشرات التنمية البشرية حيث تقع فى الترتيب رقم ١٤، فى حين قنا من المحافظات ذات الترتيب المتأخر فى مؤشرات التنمية البشرية حيث تقع فى الترتيب رقم ١٨ بين ٢٢ محافظة شملهم المؤشر، كما أن محافظة قنا بها نسبة ٣٩% من السكان يعيشون تحت خط الفقر (معهد التخطيط القومى، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠١٠) ويحتاجون إلى برامج وأنشطة تتشلم منه، كذلك اختلاف العوامل الثقافية بين الوجه البحرى والوجه القبلى الأمر الذى قد يجعل المشاركين من قنا يميلون للعمل مع الأسرة باجر أو بدون اجر.

حجم الأسرة:

يبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة على مستوى العينتين بالقريتين ٥.٨ تقريبا ويبلغ المتوسط فى قرية كفر بدران فى الشرقية ٥.٥ بانحراف معيارى ١.٦، وفى قرية طفنىس بقنا نحو ٦.١ بانحراف معيارى ٢.٧، وبإجراء

اختبار ت T-test يتبين وجود فرق معنوي عند مستوى معنوية ٠.٠٥، والجدول التالي يبين توزيع أفراد العينيتين على فئات حجم الأسرة

جدول رقم (٤): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لحجم الأسرة بقريتي الدراسة

| الإجمالي | | طفنيس | | كفر بدران | | القرية |
|----------|-------|-------|-------|-----------|-------|----------------------------|
| % | العدد | % | العدد | % | العدد | الفئة |
| ٦٧.٨ | ١٦٢ | ٥٧.٤ | ٦٢ | ٧٦.٣ | ١٠٠ | أسر صغيرة الحجم (٢ - ٦) |
| ٣٠.٥ | ٧٣ | ٣٩.٨ | ٤٣ | ٢٢.٩ | ٣٠ | أسر متوسطة الحجم (٧ - ١٠) |
| ١.٧ | ٣ | ٢.٨ | ٣ | ٠.٨ | ١ | أسر كبيرة الحجم (١١ فأكثر) |
| ١٠٠ | ٢٤٠ | ١٠٠ | ١٠٩ | ١٠٠ | ١٣١ | الإجمالي |

المصدر: إستمارة الإستهبان

يبين الجدول السابق أن الأسر الصغيرة التي يبلغ عدد أفرادها ٦ أو اقل تمثل نسبة حوالي ٧٦% من الأسر في الشرقية في حين تمثل حوالي ٥٧% من الأسر في قنا، في حين تبلغ نسبة الأسر المتوسطة الحجم من ٧ إلى ١٠ أفراد في قنا حوالي ٤٠% وفي الشرقية حوالي ٢٣%، في حين تبلغ نسبة الأسر الأكبر من ذلك نسبة ضئيلة جدا في كلا المحافظتين. وفيما يتعلق بهذا الأمر يمكن تفسيره بالفقر فكلما زاد الفقر زادت نسبة الأسر الأكبر حجما والعكس صحيح، حيث تبلغ نسبة الفقراء في قنا ٣٩%، وفي الشرقية ١٩.٥% (معهد التخطيط القومي، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١٠).

نوع الأسرة:

تبلغ نسبة الأسر البسيطة في الشرقية حوالي ٨٥%، في حين تبلغ حوالي ٧٠% في قنا، وبالنسبة للأسر الممتدة فهي تبلغ في الشرقية حوالي ١٥%، وفي قنا حوالي ٣٠% ويرتبط هذا المتغير بالمتغير السابق وهو حجم الأسرة، فكلما تناقص الفقر زادت نسبة الأسر الصغيرة وبالعكس.

حجم حيازة الأرض الزراعية:

تراوح حجم الحيازة لدى المشاركين من ٢ قيراط وحتى ١٢٠ قيراط (٥ فدان) وبلغ متوسط الحيازة ٣٤.٤٥ قيراط (١.٤٣ فدان) بانحراف معياري ٢٥.٧٢ لإجمالي القريتين. وقد تراوحت الحيازة في قرية كفر بدران بالشرقية ما بين ٤ قيراط و ٨٤ قيراط (٣.٥ فدان) بمتوسط ٢٦.٩٦، وانحراف معياري ٢٠.٢٧. أما قرية طفنيس فقنا فتراوحت الحيازة بها من ٤ قيراط وحتى ١٢٠ قيراط (٥ فدان) بمتوسط ٤٣.٤، وانحراف معياري ٢٨.٦٥. وبإجراء اختبار "ت" تبين وجود فرق معنوي بين القريتين على مستوى معنوية ٠.٠١. والجدول التالي يبين توزيع الحيازة في فئات على النحو التالي:

جدول رقم (٥): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لحجم الحيازة الزراعية بقريتي الدراسة

| الإجمالي | | طفنيس | | كفر بدران | | القرية |
|----------|-------|-------|-------|-----------|-------|------------------------------------|
| % | العدد | % | العدد | % | العدد | الفئة |
| ٢٧.٥ | ٦٦ | ١٩.٣ | ٢١ | ٣٤.٣ | ٤٥ | من ٢ - ١٢ قيراط (نصف فدان فأقل) |
| ٥٠.٤ | ١٢١ | ٤٩.٥ | ٥٤ | ٥١.١ | ٦٧ | من ١٣ - ٢٤ قيراط (٠.٥ فدان - فدان) |
| ١٥.٤ | ٣٧ | ١٨.٣ | ٢٠ | ١٣.٠ | ١٧ | من ١ - ٢ فدان |
| ٢.٥ | ٦ | ٤.٦ | ٥ | ٠.٨ | ١ | ٢ - ٣ فدان |
| ٤.٢ | ١٠ | ٨.٣ | ٩ | ٠.٨ | ١ | أكثر من ٣ فدان |
| ١٠٠ | ٢٤٠ | ١٠٠ | ١٠٩ | ١٠٠ | ١٣١ | الإجمالي |

المصدر: إستمارة الإستهبان

يتبين من توزيع الحيازة بالجدول السابق أن حوالي ٧٧.٩% من إجمالي العينيتين يحوز فدان فأقل (في أدنى فئتين)، ومن يحوزون أكثر من ثلاثة أفدنة حوالي ٤.٢% فقط من الإجمالي. ويحوز المشاركون بقريتي طفنيس مساحات أكبر من قرية كفر بدران، حيث تصل نسبتهم في فئة ٣ فدان فأكثر ٨.٣% بينما في قرية كفر بدران نسبتهم ٠.٨% فقط. بينما ترتفع نسبة الحائزين في الفئتين فدان فأقل في قرية كفر بدران حيث نسبتهم ٨٥.٤% بينما في قرية طفنيس ٦٨.٨% والجدول يبين ذلك بجلاء.

النتائج ومناقشتها

التماسك العائلي:

بلغت القيمة القصوى لدرجة التماسك ٢٣ درجة، وكانت بمتوسط ١٣.٠١ وانحراف معياري ٣.٢٢ لإجمالي العينيتين، وكانت بمتوسط ١٣.٤١ وانحراف معياري ٣.٦٥ لمحافظة الشرقية، وكانت بمتوسط ١٢.٥٢ وانحراف معياري ٢.٥٤ لمحافظة قنا، وبإجراء اختبار "ت" تبين وجود فرق معنوي عندى المستوى الاحتمالي ٠.٠٥، مما يبين ارتفاع درجة التماسك فى قرية كفر بدران بالشرقية مقارنة بقرية طفنبس بقنا، غير أن درجة الانحراف المعياري بقرية الشرقية أكبر مما يدل على درجة التفاوت بين الاستجابات. وقد قسم التماسك العائلى إلى فئات ثلاث تماسك قوى وتماسك متوسط وتماسك ضعيف، وقد بلغت نتيجة مربع كاي ١٣.٧٣٣ وهى معنوية على مستوى ٠.٠١ حيث إنها أكبر من القيمة الجدولية المناظرة؛ مما يدل على وجود فروق فى التوزيع بين قريتي الدراسة ودرجة التماسك العائلة مؤكدة نتيجة اختبار "ت". وبالنسبة للتماسك القوى تبلغ النسبة ٤٠.٤% من إجمالي العينة وهى نسبة مرتفعة وتدعم وجود واستمرار النمط العائلى و تتقارب النسبة بين محافظتى العينة فى هذه الفئة حيث تبلغ ٣٧.٦% فى قنا، ٤٢.٨% فى الشرقية، و بالنسبة للتماسك المتوسط فهو يبلغ فى قنا ٥٦% وفى الشرقية ٣٦.٦% وهو فرق كبير بين المحافظتين لصالح قنا وقد يرجع الفارق لأسباب ترجع لان محافظة قنا تعد من المحافظات التى تحتفظ بالسماوات التقليدية لصعيد مصر (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٥: ١)، فى حين تعكس محافظة الشرقية تنوع ثقافى كبير نظرا لموقعها الجغرافى وتضاريسها فهى تعد المدخل الشرقى لمصر (جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٣: ١٠)، فى حين يبلغ التماسك الضعيف ٦.٤% فى قنا، ٢٠.٦% بالشرقية ويمكن تفسير هذا التفاوت أيضا بالرجوع للسبب السابق.

جدول رقم (٦): توزيع فئات التماسك الاجتماعى للمشاركين

| الفئة | القرية | | كفر بدران | | طفنبس | | الإجمالى | |
|-----------------------|--------|------|-----------|------|-------|------|----------|---|
| | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| تماسك ضعيف (٦ - ١١) | ٥٦ | ٤٢.٨ | ٤١ | ٣٧.٦ | ٩٧ | ٤٠.٤ | | |
| تماسك متوسط (١٢ - ١٦) | ٤٨ | ٣٦.٦ | ٦١ | ٥٦ | ١٠٩ | ٤٥.٤ | | |
| تماسك قوى (١٧ - ٢٣) | ٢٧ | ٢٠.٦ | ٧ | ٦.٤ | ٣٤ | ١٤.٢ | | |
| الإجمالى | ١٣١ | ١٠٠ | ١٠٩ | ١٠٠ | ٢٤٠ | ١٠٠ | | |

قيمة مربع كاي المحسوبة = ١٣.٧٣٣.

قيمة مربع كاي الجدولية عند درجات حرية ٢، ومستوى معنوية ٠.٠١ = ٩.٢١.

المشاركة الاجتماعية:

تم تقسيم فئات المشاركين إلى أربعة فئات وهى لا يشارك فى الأنشطة الاجتماعية، مشاركة ضعيفة، مشاركة متوسطة، مشاركة مرتفعة، فبالنسبة لفئة لا يشارك فقد بلغت نسبتها فى قنا ٢٨.٤% وفى الشرقية ٢٨.٢%، وفى فئة يشارك نادرا بلغت نسبتها فى قنا ٥٣.٢% وفى الشرقية ٥٥%، وفى فئة يشارك أحيانا بلغت نسبتها فى قنا ١٤.٧% وفى الشرقية ١٤.٥%، وفى فئة يشارك دائما بلغت نسبتها فى قنا ٣.٧% وفى الشرقية ٢.٣%، وترتبط المشاركة الاجتماعية بالجوانب الاقتصادية والسياسية أيضا، مما قد يساعد على تفسير النتائج السابقة وتتقارب النسب فى المحافظتين إلى حد كبير ويؤكد هذا أيضا نتيجة مربع كاي حيث بلغت القيمة ٠.٤٢ وهى غير معنوية حيث إنها أقل من القيمة الجدولية المناظرة، ففىما يخص محافظة قنا لم يستطع تقرير التنمية البشرية الحصول على بيانات تكفى لحساب المشاركة باستثناء برنامج شروق الذى بلغت نسبة المشاركة فيه ١٥.٥% على مستوى المحافظة (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٥: ٧٥)، وبالنسبة لمحافظة الشرقية فقد ذكر تقرير التنمية البشرية أن هناك شكل غير منظم من أشكال التنمية بالمشاركة ولكنها فى مجملها جهود غير منظمة وغير مكتملة وبالنسبة لبرنامج شروق فقد بلغت نسبة مشاركة المواطنين فيه نسبة ٢٠.٨% (جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٣: ١٠٨، ١١٢)، ويقدم كل ما سبق ما يمكن اعتباره تفسيرا لضعف المشاركة الاجتماعية بالمحافظتين فمع صعوبة الأوضاع الاقتصادية وضعف المشاركة السياسية فمن الطبيعى أن تضعف المشاركة الاجتماعية أو على الأقل تكون فى أضيق الحدود كما أوضحت نتائج البحث.

القيمة الاجتماعية للأرض:

بلغ المدى الفعلى لمقياس القيمة الاجتماعية للأرض ما بين (١٥ - ٣٣) درجة، بمتوسط ٢٦.٣٦ وانحراف معياري ٣.٨. وبإجراء اختبار ت T-test وجد فرق معنوي عند المستوى الاحتمالى ٠.٠١، لصالح

قرية طغفيس بقنا، حيث يبلغ المتوسط بها ٢٧.١٧، بينما المتوسط بقرية كفر بدران بالشرقية ٢٥.٦٩ مما يدل على ارتفاع قيمة الأرض في عينة قرية طغفيس مقارنة بقرية كفر بدران وتم تقسيم درجة القيمة الاجتماعية للأرض إلى ثلاث فئات هي منخفضة، ومتوسطة، ومرتفعة، كما هو مبين بالجدول التالي، وقد بلغت النسبة المئوية لفئة القيمة المنخفضة للأرض ٨.٨% لكلا المحافظتين، بنسبة ٣.٧% لقنا، ١٣% للشرقية، وبالنسبة للقيمة الاجتماعية المتوسطة للأرض فقد بلغت ٤٧.٧% لقنا، ٥٠.٤% للشرقية، في حين بلغت القيمة المرتفعة للأرض ٤٨.٦% في قنا، ٣٦.٦% وتبين ارتفاع قيمة الأرض بقرية الجنوب في قنا وبالرجوع للبيانات الخاصة بالعينة نجد أن متوسط الحيازة أعلى في قنا منها في الشرقية علاوة على امتحان معظم العينة في قنا للزراعة مقارنة بالشرقية.

وبالنسبة للشرقية فإن النسبة المئوية للحائزين اقل من فدان تبلغ ٤٤.٥% وإذا ما أضفنا لهم باقى الفئات حتى خمسة أفدنة فهي تصل إلى ٩٢.٤% من إجمالي الحائزين ويعمل ٤١.٢% من سكان المحافظة بالزراعة (جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٣: ٤٦، ٥٠) ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لمحافظة الشرقية، وبالنسبة لقيمة مربع كاي فقد بلغت ٨.٠٠٧ وهي معنوية على مستوى ٠.٠٥ وهي تأتي مؤكدة لاختبار T-test ويمكن تفسير الفرق في التوزيع بين المحافظتين بأنه يرجع للاختلافات الثقافية التي تعلى من قيمة الأرض بالوجه القبلي فضلاً عن ارتفاع متوسط حيازات عينة قنا مقارنة بالشرقية، بالإضافة إلى زراعتهم لمحصول قصب السكر وهو محصول مريح نسبياً وكذلك تتميز الأراضي الزراعية بمحافظة قنا بوجودها حيث تبلغ نسبة أراضي الدرجتين الأولى والثانية ٧٩% من جملة الأراضي المنزرعة بالمحافظة (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٥: ٢، ١٦)، في حين أن نسبة أراضي الدرجة الأولى والثانية لا تزيد عن ٣٠.١% في محافظة الشرقية (جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٣: ٤٦، ٤٠).

جدول رقم (٧): توزيع فئات القيمة الاجتماعية للأرض للمشاركين

| الفئة | القرية | | كفر بدران | | طغفيس | | الإجمالي | |
|-----------------------|--------|------|-----------|------|-------|------|----------|---|
| | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| قيمة منخفضة (١٥ - ٢١) | ١٧ | ١٣ | ٤ | ٣.٧ | ٢١ | ٨.٨ | | |
| قيمة متوسطة (٢٢ - ٢٨) | ٦٦ | ٥٠.٤ | ٥٢ | ٤٧.٧ | ١١٨ | ٤٩.٢ | | |
| قيمة مرتفعة (٢٩ - ٣٣) | ٤٨ | ٣٦.٦ | ٥٣ | ٤٨.٦ | ١٠١ | ٤٢.١ | | |
| الإجمالي | ١٣١ | ١٠٠ | ١٠٩ | ١٠٠ | ٢٤٠ | ١٠٠ | | |

قيمة مربع كاي المحسوبة = ٨.٠٠٧.

قيمة مربع كاي الجدولية عند درجات حرية ٢، ومستوى معنوية ٠.٠٥ = ٠.٩٩.

ربحية المحاصيل:

يتضح من الجدول رقم (٨) أن المشاركين من قنا يرون تسويق المحاصيل غير مريح بنسبة ٦٩.٢% وفي الشرقية بنسبة ٦٩.٩%، وتقترب النسبة على مستوى إجمالي العينتين حيث تبلغ النسبة لهذه الفئة ٦٤.٦، وبالنسبة لكونه مريح أحياناً فقد ذكر المشاركون من قنا هذا بنسبة ٣٣% وفي الشرقية بنسبة ٣٣.٦% وبالنسبة لكونه مريح فقد ذكر المشاركون من قنا ذلك بنسبة ٢.٨% وفي الشرقية بنسبة ١.٥%، يتضح من الأرقام السابقة التشابه الكبير بين آراء المشاركين في كلا المحافظتين فيما يتعلق بتسويق المحاصيل وقد يرجع السبب في ذلك لصغر حجم حيازات المشاركين بالبحث كما اتضح من توزيع الحيازة فيما سبق، وكنتيجة لصغر وتفتت الحيازة يكون من الصعب تحقيق الربح للمزارع، وبإجراء اختبار مربع كاي لم يتضح وجود فروق معنوية في التوزيع بين القريتين مما يدل على اتفاقهما في عدم وجود ربحية من تسويق المحاصيل.

تحكم التجار في الأسعار:

أظهرت النتائج الواردة بالجدول رقم (٨) اختلاف آراء المشاركين في البحث عن تحكم التجار في الأسعار في المحافظتين فبالنسبة لفئة أن التجار يتحكمون في الأسعار أبداً فقد كانت في قنا ١.٨% في حين بلغت في الشرقية ١٦.٨%، وبالنسبة لتحكم التجار في الأسعار في فئة نادراً فقد كانت النسبة في قنا ١.٨% وفي الشرقية ٩.٩%، وفيما يخص تحكم التجار في الأسعار أحياناً فقد بلغ في قنا ٨.٣%، وفي الشرقية ٤٤.٣%، أما التحكم الدائم للتجار في الأسعار فقد بلغ ٨٨.١% في قنا، ٢٩% في الشرقية ويتضح من الأرقام السابقة فرقا كبيرا في الموقف بين الشرقية وقنا وقد يرجع هذا الفرق الواضح إلى وجود شكل غير منظم من أشكال التنمية بالمشاركة في الشرقية ولكن هذه الجهود غير منظمة وغير مكتملة ولا تتم في إطار إحداث تنمية اقتصادية للقرية (جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٣: ١٠٨)

وكمثال لذلك ففي قرية كفر بدران بالشرقية وهي التي تم إجراء البحث بها توجد جمعية أهلية تعمل على تقديم خدمات اجتماعية وبيئية وغيرها لأهالي القرية وقد يكون هذا النوع من الأنشطة قد ساهم في رفع درجة وعي المزارعين في تلك المنطقة مما قلل من تحكم التجار في الأسعار في حين لم يمكن العثور على هذا النوع من النشاط في قنا مما منح التجار فرصة أكبر للتحكم بالأسعار، وربما السبب الأكثر أهمية هو أن المحصول السائد زراعته هو محصول القصب، وطريقة تسويق محصول القصب تعتمد على العقود المتفق عليها من الشركة وبالتالي يتم التحكم بالسعر بصورة شبة إجبارية بالنسبة للزراع علاوة على عدم إمكانية الزراع بالاحتفاظ بمحصول القصب كمحصول يستهلك داخل الأسرة، ذلك على خلاف المحاصيل التي تزرع بقرية الشرقية والتي يمكن أن تستهلك داخل الأسرة مثل القمح وبعض أنواع الخضار. وتطبيق اختبار مربع كاي يتضح معنوية هذه الفروق حيث بلغت قيمته ٨٤.٣٦٦ وهي معنوية عن مستوى ٠.٠١.

تحكم كبار الزراع في الأسعار:

أظهرت النتائج الواردة بالجدول رقم (٨) عدم إختلاف آراء المشاركين في البحث كثيرا عن تحكم كبار المزارعين في الأسعار في المحافظتين فبالنسبة لفئة أن كبار المزارعين لا يتحكمون أبدا فقد كانت في قنا ٥٩.٦% في حين بلغت في الشرقية ٤١.٥%، وبالنسبة لفئة أن كبار المزارعين يتحكمون نادرا فقد كانت النسبة في قنا ٦.٤% وفي الشرقية ١٧.٧%، وفيما يخص فئة أن كبار المزارعين يتحكمون أحيانا فقد بلغت في قنا ١٨.٣%، وفي الشرقية ٢٦.٩%، أما فئة أن كبار المزارعين يتحكمون دائما فقد بلغت ١٥.٦% في قنا، ١٣.٨% في الشرقية، يتضح من الأرقام السابقة التشابه بين آراء المشاركين في كلا المحافظتين فيما يتعلق بتحكم كبار المزارعين في الأسعار، وقد يعكس هذا ضعف تأثير كبار المزارعين نظرا لقلة عددهم في المحافظتين حيث أن من يملكون أكثر من خمسة أفدنة في الشرقية يمثلون ٧.٦% من فئة الحائزين بالشرقية (جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٣: ٤٦) ويمثلون ٤.٣% من الحائزين بقنا (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٥: ١٦)، ومع ذلك فقد كانت نتيجة مربع كاي معنوية مما يدل على وجود فروق بين القريةتين بصدد استجابتهما، غير أن تلك النتيجة تبين أن التجار كما تبدى في النتيجة السابقة هم الأقدر على التحكم في الأسعار مقارنة بالزراع والتي تتضح من النسب المبيّنة.

مساهمة الجمعية الزراعية في التسويق:

يتضح من بيانات الجدول رقم (٨) غياب دور الجمعية التعاونية الزراعية في تسويق المحاصيل الأمر الذي يمكن أن يفسر من خلال تفتت وقزمية الحيازات، ولم تختلف آراء المشاركين في البحث كثيرا عن مساعدة الجمعية الزراعية في تسويق المحاصيل في المحافظتين. فبالنسبة لفئة أن الجمعية لا تساعد أبدا فقد كانت في قنا ٧١.٦% في حين بلغت في الشرقية ٧٧.١%، وبالنسبة لفئة أن الجمعية تساعد نادرا فقد كانت النسبة في قنا ١٠.١% وفي الشرقية ٨.٤%، وفيما يخص مساعدة الجمعية أحيانا فقد بلغ في قنا ١٥.٦%، وفي الشرقية ٩.٩%، أما مساعدة الجمعية دائما فقد بلغ ٢.٨% في قنا، ٤.٦% في الشرقية، يتضح من الأرقام السابقة التشابه الكبير بين آراء المشاركين في كلا المحافظتين فيما يتعلق بمساعدة الجمعية الزراعية في تسويق المحاصيل كما يعكس ضعف دور الجمعية الزراعية واحتياجها للدعم كي تتمكن من مساعدة المزارعين في تسويق محاصيلهم، ويؤكد ذلك نتيجة مربع كاي حيث بلغت ٢.٤٩٣ وهي غير معنوية.

التعاون بين المزارعين في الطبقة الاجتماعية نفسها:

اختلفت آراء المشاركين في البحث في مساعدة الجيران المتقاربين اجتماعيا في العمل في المحافظتين فبالنسبة لفئة أن الجيران لا يساعدون أبدا فقد كانت في قنا ٥٧.٨% في حين بلغت في الشرقية ٣٦.٦%، وبالنسبة لمساعدة الجيران نادرا فقد كانت النسبة في قنا ٢٢.٩% وفي الشرقية ٨.٤%، وفيما يخص مساعدة الجيران أحيانا فقد بلغ في قنا ١٥.٦%، وفي الشرقية ٣٢.٨%، أما مساعدة الجيران دائما فقد بلغ ٣.٧% في قنا، ٢٢.١% في الشرقية ويتضح من الأرقام السابقة فرقا كبيرا في الموقف بين الشرقية وقنا في ارتفاع نسبة المساعدة بين الجيران لصالح الشرقية وتؤكد نتيجة مربع كاي ذلك حيث بلغت ٣٥.٩٦ وهي معنوية على مستوى ٠.٠١ وقد يرجع هذا الفرق الواضح إلى وجود بعض أنشطة المشاركة التنموية بالشرقية كما سبق الذكر مما دعم التعاون بين المزارعين وبعضهم، إلى جانب الاختلافات الثقافية والعادات والتقاليد بمحافظة الصعيد.

التعاون بين المزارعين في طبقات اجتماعية مختلفة:

اختلفت آراء المشاركين في البحث في مساعدة الجيران المختلفين اجتماعيا في العمل في المحافظتين فبالنسبة لفئة أن الجيران لا يساعدون أبدا فقد كانت في قنا ٧٠.٦% في حين بلغت في الشرقية ٧٢.٥%، وبالنسبة لمساعدة الجيران نادرا فقد كانت النسبة في قنا ١٢.٨% وفي الشرقية ١٠.٧%، وفيما يخص مساعدة الجيران أحيانا فقد بلغ في قنا ١٥.٦%، وفي الشرقية ٧.٦%، أما مساعدة الجيران دائما فقد بلغ ٠.٩% في

قنا، ٩.٢% في الشرقية ويتضح من الأرقام السابقة وجود فروق في الموقف بين الشرقية وقنا في ارتفاع نسبة المساعدة بين الجيران في فنتى دائما وأحيانا لصالح الشرقية وتؤكد نتيجة مربع كاي ذلك حيث بلغت ١١.٠٨٣ وهي معنوية على مستوى ٠.٠١، وهذه النتيجة تتسق مع نتيجة المتغير السابق.

جدول رقم (٨): توزيع تكرارات ونسب بعض المتغيرات على المشاركين

| المتغير والفئات ربحية المحاصيل | كفر يدان | | طنينيس | | الإجمالي | |
|--|----------|------|--------|------|----------|------|
| | ن=١٣١ | % | ن=١٠٩ | % | ن=٢٤٠ | % |
| مربحة | ٢ | ١.٥ | ٣ | ٢.٨ | ٥ | ٢.١ |
| مربحة أحيانا | ٤٤ | ٣٣.٦ | ٣٦ | ٣٣ | ٨٠ | ٣٣.٣ |
| غير مربحة | ٨٥ | ٦٤.٩ | ٧٠ | ٦٤.٢ | ١٥٥ | ٦٤.٦ |
| تحكم التجار في الأسعار** | | | | | | |
| دائماً | ٣٨ | ٢٩.٠ | ٩٦ | ٨٨.١ | ١٣٤ | ٥٥.٨ |
| أحيانا | ٥٨ | ٤٤.٣ | ٩ | ٨.٣ | ٦٧ | ٢٩.٩ |
| نادرًا | ١٣ | ٩.٩ | ٢ | ١.٨ | ١٥ | ٦.٣ |
| أبداً | ٢٢ | ١٦.٨ | ٢ | ١.٨ | ٢٤ | ١٠ |
| تحكم كبار الزراع في الأسعار** | | | | | | |
| دائماً | ١٨ | ١٣.٨ | ١٧ | ١٥.٦ | ٣٥ | ١٤.٦ |
| أحيانا | ٣٥ | ٢٦.٩ | ٢٠ | ١٨.٣ | ٥٥ | ٢٣ |
| نادرًا | ٢٣ | ١٧.٧ | ٧ | ٦.٤ | ٣٠ | ١٢.٦ |
| أبداً | ٥٤ | ٤١.٥ | ٦٥ | ٥٩.٦ | ١١٩ | ٤٩.٨ |
| مساهمة الجمعية الزراعية في التسويق | | | | | | |
| دائماً | ٦ | ٤.٦ | ٣ | ٢.٨ | ٩ | ٣.٨ |
| أحيانا | ١٣ | ٩.٩ | ١٧ | ١٥.٦ | ٣٠ | ١٢.٥ |
| نادرًا | ١١ | ٨.٤ | ١١ | ١٠.١ | ٢٢ | ٩.٢ |
| أبداً | ١٠١ | ٧٧.١ | ٧٨ | ٧١.٦ | ١٧٩ | ٧٤.٦ |
| التعاون بين المزارعين في الطبقة الاجتماعية نفسها** | | | | | | |
| دائماً | ٢٩ | ٢٢.١ | ٤ | ٣.٧ | ٣٣ | ١٣.٨ |
| أحيانا | ٤٣ | ٣٢.٨ | ١٧ | ١٥.٦ | ٦٠ | ٢٥ |
| نادرًا | ١١ | ٨.٤ | ٢٥ | ٢٢.٩ | ٣٦ | ١٥ |
| أبداً | ٤٨ | ٣٦.٦ | ٦٣ | ٥٧.٨ | ١١١ | ٤٦.٣ |
| التعاون بين المزارعين في طبقات اجتماعية مختلفة** | | | | | | |
| دائماً | ١٢ | ٩.٢ | ١ | ٠.٩ | ١٣ | ٥.٤ |
| أحيانا | ١٠ | ٧.٦ | ١٧ | ١٥.٦ | ٢٧ | ١١.٣ |
| نادرًا | ١٤ | ١٠.٧ | ١٤ | ١٢.٨ | ٢٨ | ١١.٧ |
| أبداً | ٩٥ | ٧٢.٥ | ٧٧ | ٧٠.٦ | ١٧٢ | ٧١.٧ |
| الاقتراض بين الجيران والمزارعين في الطبقة الاجتماعية نفسها** | | | | | | |
| دائماً | ٢٨ | ٢١.٤ | ٦ | ٥.٥ | ٣٤ | ١٤.٢ |
| أحيانا | ٤٤ | ٣٣.٦ | ٢٧ | ٢٤.٨ | ٧١ | ٢٩.٦ |
| نادرًا | ١٢ | ٩.٢ | ٢٠ | ١٨.٣ | ٣٢ | ١٣.٣ |
| أبداً | ٤٧ | ٣٥.٩ | ٥٦ | ٥١.٤ | ١٠٣ | ٤٢.٩ |
| الاقتراض بين الجيران والمزارعين في طبقات اجتماعية مختلفة** | | | | | | |
| دائماً | ١٣ | ٩.٩ | ٤ | ٣.٧ | ١٧ | ٧.١ |
| أحيانا | ٧ | ٥.٣ | ١٦ | ١٤.٧ | ٢٣ | ٩.٦ |
| نادرًا | ١٠ | ٧.٦ | ٢١ | ١٩.٣ | ٣١ | ١٢.٩ |

| المتغير والفئات | القرية | | كفر بدران | | طنيس | | الإجمالي | |
|-----------------|--------|------|-----------|------|--------|------|----------|---|
| | ن= ١٢١ | % | ن= ١٠٩ | % | ن= ٢٤٠ | % | ن= ٢٤٠ | % |
| أبداً | ١٠١ | ٧٧.١ | ٦٨ | ٦٢.٤ | ١٦٩ | ٧٠.٤ | | |

ملحوظة: علامة ** أمام المتغيرات تعني أن المتغيرات معنوية الفروق باستخدام اختبار مربع كاي χ^2 عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ بينما المتغيرات التي يغيب عنها العلامة هي غير معنوية

الاقتراض بين الجيران والمزارعين في الطبقة الاجتماعية نفسها:

اختلفت آراء المشاركين في البحث في الاقتراض بين الجيران المتقاربين اجتماعياً في المحافظتين فيالنسبة لفئة من لا يقترضون أبداً فقد كانت في قنا ٥١.٤% في حين بلغت في الشرقية ٣٥.٩% ، وبالنسبة للاقتراض نادراً فقد كانت النسبة في قنا ١٨.٣% وفي الشرقية ٩.٢% ، وفيما يخص الاقتراض أحياناً فقد بلغ في قنا ٢٤.٨% ، وفي الشرقية ٣٣.٦% ، أما الاقتراض دائماً فقد بلغ ٥.٥% في قنا، ٢١.٤% في الشرقية ويتضح من الأرقام السابقة وجود فرق في الموقف بين الشرقية وقنا في الاقتراض بين الجيران لصالح الشرقية وتؤكد نتيجة مربع كاي ذلك حيث بلغت ١٩.٢٣٧ وهي معنوية على مستوى ٠.٠١ .

الاقتراض بين الجيران والمزارعين في طبقات اجتماعية مختلفة:

اختلفت آراء المشاركين في البحث في الاقتراض بين الجيران المختلفين اجتماعياً في المحافظتين فيالنسبة لفئة من لا يقترضون أبداً فقد كانت في قنا ٦٢.٤% في حين بلغت في الشرقية ٧٧.١% ، وبالنسبة للاقتراض نادراً فقد كانت النسبة في قنا ١٩.٣% وفي الشرقية ٧.٦% ، وفيما يخص الاقتراض أحياناً فقد بلغ في قنا ١٤.٧% ، وفي الشرقية ٥.٣% ، أما الاقتراض دائماً فقد بلغ ٣.٧% في قنا، ٩.٩% في الشرقية ويتضح من الأرقام السابقة وجود فرق في الموقف بين الشرقية وقنا في الاقتراض بين الجيران المختلفين اجتماعياً لصالح قنا وتؤكد نتيجة مربع كاي ذلك حيث بلغت ١٦.٧٥٨ وهي معنوية على مستوى ٠.٠٠١ . وقد يرجع هذا الفرق إلى الفروق الثقافية والاجتماعية بين المحافظتين مما يجعل من الأسهل على الأشخاص في الطبقات الاجتماعية الأدنى اللجوء لمن هم أعلى خاصة وأن قرية طنيس لديها مساحات كبيرة من الأرض على خلاف قرية كفر بدران بالشرقية والتي تعكس تقارباً اجتماعياً بين أفرادها.

الخلاصة:

- تبين من النتائج النظرية والمنطقية أن ثمة استمرار لنمط الزراعة العائلي أو المعيشي خاصة في ظل استمرار تفتت الحيازات الزراعي، بيد أن هذا الاستمرار لا يتسم بالسكون حيث يتسم بتغير طبيعته وشكله.
- من ناحية أخرى استمرار هذا النمط من الإنتاج يأتي كنتيجة لتداعيات الظروف الاقتصادية، حيث يمكن أن يلعب الفقر دوراً في ذلك، ومن ثم تصبح قطع الأرض الصغيرة كنوع من أنواع شبكات الأمان الاجتماعي، الأمر الذي يجعل المزارعين يحاولون الحفاظ عليها مهما كانت قزمية.
- تبين من النتائج الميدانية أن ثمة تغير واضح في بعض الظروف الاجتماعية الأمر الذي ظهر في تغير طبيعة منظومة القيم الاجتماعية وقيمة العمل والمشاركة الاجتماعية. ورغم أن هذه التغيرات طالت محافظات الجنوب فهي ظلت أقل تأثراً من قرى الدلتا الأمر الذي يمكن أن تلعب طبيعة التقاليد والثقافية الراسخة نسبياً كحائط صد تؤخر قليلاً من أثر هذه التغيرات، ومن جهة أخرى بعدها عن المدن الكبيرة الأساسية وتحديداً القاهرة والإسكندرية مما يجعلها أقل عرضة للتغيرات من محافظات الدلتا.
- تبين كذلك من خلال آراء المشاركين بالبحث ضعف ربحية الأرض، وضعف الإنتاجية، والذي لا يمكن رده فقط لسبب واحد، فصغر الحيازات ومشكلات الري وغير من عناصر السياسة الزراعية تلعب أدوراً متعددة في المساهمة.
- إن تحقيق التنمية الزراعية واستدامتها أمر مرهون بقدر السياسة الزراعية على استيعاب هذه التغيرات، واستيعاب طبيعة نمط الإنتاج السائد (المنتشر)، والتعامل معه لإيجاد الحلول الملائمة، فعلى سبيل المثال ترسيخ تعاونيات زراعية حقيقية تمثل أحد الحلول المطروحة، فغياب نمط الإنتاج التعاوني أسهم لا شك في تفاقم مسالة تفتت الحيازات الزراعية، وغيرها من الحلول التي يمكن ن تنبثق شريطة وجود دراسات متعمقة جادة لصغار المزارعين الخاضعين لنمط الإنتاج العائلي.

التوصيات:

- ١- التعمق في دراسة نمط الإنتاج العائلي والمعيشي، وإجراء المزيد من الدراسات التي تتعلق بها، نظراً لعدد من المشكلات تتعلق بصغار الزراع، والتي تنعكس آثارها على السياسة الزراعية.

٢- على الجهات المنوط بها تنفيذ السياسة الزراعية مثل وزارة الزراعة، التعامل مع مشكلة التعاونيات الزراعية فهي أحد الحلول المطروحة لحل مشكلات صغار الزراع، وإعطاء المساحة لعمل التعاونيات دون السيطرة الحكومية عليها.

٣- تدعيم العمل الأهلى والمدنى الذى يهدف لتجميع الزراع وتوعيتهم بأهمية العمل الجماعى من نواحى مختلفة فعلى الصعيد الاجتماعى تعمل على تحسين طبيعة العلاقات الاجتماعية، والمشاركة الاجتماعية، وعلى الصعيد الاقتصادى تحقق وفورات السعة، التى تعمل على زيادة الإنتاجية وتحقيق الربح والتغلب على صغر وتفتت الحيازات. كما تعمل على المشاهدة فى حل بعض المشكلات مثل مشكلة مياه الري.

المراجع

- الجوهرى، محمد محمود وعبد الله الخريجى، ١٩٨٣، طرق البحث الاجتماعى، الطبعة الثالثة، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الحسينى، السيد، ١٩٨٦، المدينة: دراسة فى علم الاجتماع الحضرى، الدوحة: دار قطرى بن الفجاءة.
- جاد، محمود، ٢٠٠١، البناء السياسى فى إحدى قرى الصعيد، قرية تونس بسوهاج، القاهرة، جامعة القاهرة - كلية الآداب: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
- جلافانيس، كاتى، وباندلى جلافانيس، ١٩٨٦، سوسولوجيا العلاقات الزراعية فى الشرق الأوسط، استمرار الإنتاج العائلى، بيروت والقاهرة: مؤسسة الأبحاث العربية، ودار البيادر.
- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٣، تقرير التنمية البشرية، محافظة الشرقية.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٩، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٩.
- زايد، أحمد، ١٩٨٨، الاقتصاد المعيشى الزراعى، محاولة لتحديد المفهوم مع إشارة خاصة، لبعض إشكاليات دراسته فى الريف العربى، مؤتمر الاقتصاد والتنمية الزراعية فى مصر والبلاد العربية، ٣-٤ فبراير ١٩٨٨، مصر، جامعة المنصورة، ص ص ٥١٦-٥٥٠.
- عبد الفضيل، محمود، ١٩٧٨، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى: ١٩٥٢-١٩٧٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.
- عوده، محمود، ١٩٨٣، الفلاحون والدولة، بيروت: دار النهضة العربية.
- مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ١٩٩٩، وصف مصر بالمعلومات.
- معهد التخطيط القومى، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠١٠، مصر، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠.
- وزارة التخطيط والتنمية المحلية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٥، تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، محافظة قنا، ٢٠٠٥.

- Alavi, Hamza, "peasant Classes and Perimondial Loyalties" *Journal of peasant Studies*, Vol.1, 1973.
- Encyclopedia of Sociology*, 2000, Edgar F. Borgatta and J. V. Montgomery (Editors), USA, New York, Macmillan Reference.
- Evers, Hans-Dieter, 1971, "Urban and rural Subsistence Production: Theoretical Outline", Working Paper No.2. Sociology of Development Research center, University of Bielefeld, West Germany, 1971.
- Fridmann, Harriet, 1980 "household production and the National Economy: Concepts for the Analysis of Agrarian Formation", the *Journal of Peasant Studies*, vol. 7, No.2, 1980.
- Fridmann, Harriet, 1978, "World Market, State and Family Farm: Social Bases of Household Production in an ena of Wage Labor", *Comparative Studies in Society and history*, Vol.20, No.4, 1978.

- Nakajima, Chiro, 1970, "Subsistence and commercial family Farms: Some Theoretical Models of Subjective Equilibrium", in: Subsistence Agriculture and Economic Development Aldime Publishing Company, Chicago.
- Raikes, Phil, 1978 "Rural Differentiation and class Formation in Tanzania Journal of peasant Studies, Vol.5, No.3, 1978.
- Richards, Alan R. "Primitive Accumulation in Egypt, 1798 1882," *Review* Vol.1, No. 2, Fall 1977, 3-49.
- Mann, Susan and James Dickenson, 1978 "Obstacles to the Development of Agriculture", *Journal of peasant Studies*, vol.5, No.4,
- Seddon, David, 1986, "Commentary on Agrarian in the Middle East", a new paradigm analysis", *Current Sociology*, Volume 34, No.2., 1986.
- Stauth, Georg, 1980, "Patterns of small peasant reproduction and its Destruction" The Case of the Nile Delta". In: M.El-Gawhary (Editor), Egyptian yearbook of Sociology, Vol.3, Dar Al-Maaref, Cairo, 1982.
- Wharton, Clifton R, Jr., 1970, "Subsistence Agriculture Concepts and Scope", in: Wharton, Jr., (Ed.) Subsistence Agriculture and Economic Development, Chicago: Aldime Publishing Company.

STUDY FOR HOUSEHOLD MODE OF PRODUCTION IN SHARKIA AND QUENA GOVERNORATES

Mahmoud, A. M. and Wessam S. M. Elkasas

Agric. Extension and Rural Development Res. Institute, Agric. Res. Center

ABSTRACT

There are no doubts There are substantial changes have occurred in the rural and agricultural sector, and the most important features of these changes are the increasing integration of the Egyptian state in the context of capitalist world, especially in the late eighties through the structural adjustment programs (SAP), despite the penetration of capitalist mode of production there is a continuation of the relations of production in the family in the rural communities so far, However, there is no sufficient studies to analyze this phenomenon - in spite of continued mode of production by capitalism, represented in the pattern of family production, although there are some female students, which took place in the eighties of the last century, and this deficiency lead to serious implications for the development strategies and private for policies relating to food production, and the sustainability of agricultural development in itself, especially with the increasing fragmentation and the spread of tiny holdings and other problems associated with them; and this is the key point of this research, which aimed to examine this phenomenon.

The study adopted mode of production approach, where this approach is able to address this issue sociologically. The study starts with deductive

method through inductive method to integrate the tools in the treatment of the subject.

In general, the theme of "patterns of production," the subject is problematic issue, that the concept of the pattern of household production raises more theoretical and methodological problems regarding the identification of dimensions and criteria that can be built upon the style distinguish this from other types of production.

The discussion dealt with in four parts which are: the concept of subsistence production of agricultural, and discrimination criteria of subsistence or household mode of production, problematic issue of the rural economy study in Egypt, and finally empirical study of some characteristics of household mode of production; and that by comparing some of the variables in two villages, one in Lower Egypt and other in Upper Egypt. Some statistical tools were used such as: frequencies, percentages, and Chi2 test, and T-test. There were some significance differences in some variables between villages, primarily due to cultural differences between Upper and lower Egypt as well as social and economic conditions of the villages of the study. However, the general trend of the results indicates an agreement of the results of both villages, which confirms the conclusions we reached in the first three parts of the study.

كلية الزراعة – جامعة المنصورة
مركز البحوث الزراعية

قام بتحكيم البحث
أ.د / محمد السيد الأمام
أ.د / يسرى عبد المولى حسن